مجمل
أدلة العلو والفوقية

حقوق الطبع محفوظة

-الطبعة الثانية-

١٤٤٠هـ-٢٠١٩م

الأردنّ - عمّان - المقابلين - شارع الحريّة - مبنى ٤٩

هاتف: ٠٠٩٦٢-٦-٤٢٠٠٣٠٥

٠٠٩٦٢-٧٩-٢٨٠٤٣٤٩

Email : info@alalbany.org

FaceBook : /alalbany.org

Twitter : @alalbanycenter

رقم الحساب البنكي:

(١٥٠٨١٦٢/٤١٠/٤٠٠/٠٠١)

البنك الإسلامي الأردني - فرع شارع الحرية

IBAN :

Jo94iiba123000000123000234050O

مجمل
أدلة العلو والفوقية

ونقض أبرز شُبه المخالفين
العقليّة والنقليّة

بقلم
محمّد بن يوسف خشّان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فإنّ أحسنَ الكلامُ كلامُ الله، وخيرُ الهدي هدي محمدٍ ﷺ، وشرُّ الأمورِ محدثاتها، وكلُّ محدثةٍ بدعةٌ وكلّ بدعة ضلالة وكلّ ضلالةٍ في النّار.

وبعد:

فلا يخفى على كلِّ ذي بَصيرة ما للعقيدةِ من المنزلةِ الساميةِ والمكانةِ العظيمةِ

في الدين، فهي أصلُ الأصولِ، وعليها مدارُ الوصولِ، وهي أسّ وأساسُ دعوةِ الرسولِ ﷺ فلا ينبغي التهوينُ من شأنِها، أو التهاونُ في رِعايتها تعلّماً وفهماً وتعبُّداً وحياطةً وحِراسةً، فهِي ركنُ هذا الدّين القويمِ، والتفريطُ فيها مُؤذِنٌ بفسادٍ عظيمٍ لِذلك كان من أعلى الواجباتِ على أهلِ العلمِ وطلابهِ الصادقينَ أن يسلُكوا سبيلَ المؤمنينَ من السلفِ الصالحِ في تقريرِ العقيدةِ الصحيحةِ، والذبّ عَنها، والذّودِ عن حِياضها بالحجةِ والبرهان، حتى يحصل واجب النّصرةِ لهذه العقيدة سيَّما مع عمل القلب وهجرته إلى الله، والنظر إلى ما عنده، مع تركِ ما حرّم الله، وإصلاح العمل.

ولأجلِ ذلك، فقد جمعتُ هذه الرسالة وهي في إثبات علو الله تعالى الذاتي فوق خلقهِ، أردت فيها المشاركة في الدفاعِ عن العقيدةِ الصحيحة، قياماً بالواجب وطمعاً في الأجر.

ومقصودي في هذه الرسالةِ هو بيان الدلائل والمسائل ثم ردّ ما وقفت عليه من شُبهِ المخالفينَ العقلية والنقلية بحسب ما يقتضيه المقام، وبيانُ مدى مناقضتها لما جاءَ بهِ الرّسول ﷺ من الأدلّة القرآنية والسّنن النّبوية، والآثار السّلفية حيث إن الشّبه هي التي أفسدت على النّاس دينهم، فلو تُركَ النّاس على أصل فطرتهم لسلمت عقائدهم واستقامت مناهجهم، فأدلة إثبات علو الله - جل وعلا- مشهورةٌ معلومةٌ حتى قال ابن القيّم -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «النونية» (١/ ٢٤٩ - هرَّاس):

يـــا قومنـــا والله إن لقولنـــا ألفـاً تـدل عليـه بـل ألفـان
عقـلاً ونقـلاً مـع صريـح الفطـرة الأولى وذوق حـــلاوة القـــرآن

وسيأتي النّقل عـن أبي العبّـاس ابـن تيميـة -رَحِمَهُ اللَّهُ- فـيما نقلـه عـن بعـض أصحاب الإمام الشافعيّ : أنّ في القرآن ألـفَ دليـلٍ وأزيـد عـلى إثبـات العلـوّ الذاتي لله -تعالى- فضلاً عن أدلّة السّنة وأدلّة العقل المنضبط الصريح، والإجماع وكذا الفطرة، والتي دلَّت جميعها بـلا أدنَـى شـك أو التبـاس عـلى إثبـات هـذه العقيدة وتثبيتها، فأهل السنة أتباع الحديث والأثر، المعظمون لما جاء في الكتـاب والسنة من الحقائق والمعاني، العالمون بما جاء به الوحي من مقاصـد قـد اجتمـع عندهم من العلوم الضرورية، والحقائق اليقينية ما لا يمكن دفعـه عـن قلـوبهم، لأجل هذا كانوا متفقين على يقينية الـدليل الـنقلي في هـذه المـسألة، آيـةً كـان أو حديثاً[1].

لذا كانت هذه المسألة من المسائل الكبارعند أهل الـسنة والجماعـة والتـي لا يسوغ فيها الاجتهاد أو الاختلاف حيث إن دلائلها قطعيةٌ ثبوتاً ومعنىً.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ-[2]:

«ولم يكن هذا عندهم من جنس مسائل النزاع التي يسوغ فيها الاجتهاد، بل ولا كان هذا عندهم من جنس مسائل أهل البدع المشهورين في الأمة كـالخوارج

(١) انظر«منهج السلف بين العقل والتقليد» (ص ١١٧- ١١٨) د. محمد الجليند.

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٤٠٨).

والشّيعة والقدرية والمرجئة، بل كان هذا عندهم أعظم من هذا كلّه، وكلامهم في ذلك مشهور متواتر، ولهذا قال الملقّب بإمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة فيما رواه عنه الحاكم: « من لم يقل أنّ الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه وجب أن يستتاب فإن تاب وإلا ضُربت عنقه، ثم أُلقي على مزبلة لئلّا يتأذّى بنتن ريحه أهلُ القبلةِ ولا أهلُ الذّمة» اهـ(١).

وممّا ينبغي التّذكير به، والتّنبيه عليه أنّ معرفة الباطل ومُقدِّماته وأصوله ومرتكزاته، مع معرفةٍ تفصيليةٍ بالحقِّ -دلائلِهِ ومسائله- تُوَرّث رسوخ الإيمان وكمالِ الإقرارِ والطمأنينة، وهذا كما قِيل:

والضِّدُّ يظهر حسنه الضد...

وبضدِّها تتبيَّنُ الأشياءُ...

ويقولُ العلاّمة ابن القيّم -رَحِمَهُ اللَّهُ-(٢):

«وهكذا من عرفَ البدعَ والشركَ والباطلَ وطُرُقَهُ ومدى مناقضَته للحقّ، فأبغضها لله، وحذر منها ودفعها عن نفسِه ولم يدعْها تخدشُ وجهَ إيمانهَ ولا

(١) رواه الحاكم أبو عبد الله في كتابه «معرفة علوم الحديث» (ص ٨٤) وأورده الإمام أبو عثمان الصابوني في كتابه «عقيدة السلف» (ص ١١١) ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص ١٩٤) والذهبي في «العلو» (٢/ ١٢١٤) وكذا في «السير» (١٤/ ٣٧٣) بلفظٍ مقارب: وإسناده أئمة -رحم الله الجميع-.

(٢) «الفوائد» (ص ١٢٧).

تورث شبهةً ولا شكاً بل يزداد بمعرفتها بصيرةً في الحق ومحبةً له، وكراهةً للباطل ونفرةً عنه أفضل ممن لا تخطر بباله ولا تمر بقلبه، فإنه كلما مرت بقلبه، وتصورت له ازداد محبة للحق ومعرفةً بقدره وسروراً به، فيقوى إيمانه به، كما أن صاحب خواطر الشهوات، والمعاصي كلما مرت به فرغب عنها إلى ضدها ازداد محبةً لضدها ورغبةً فيه، وطلباً له وحرصاً عليه». اهـ.

ولقد كان صحابة النبي ﷺ أعظم الناس إيماناً وأشدهم حرصاً على الحق قال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ-[1]:

« ولهذا كان الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- أعظم إيماناً وجهاداً ممن بعدهم بكمال معرفتهم بالخير والشر، وكمال محبتهم للخير وبغضهم للشر، لما علموه من حسن الإسلام والإيمان والعمل الصالح، وقبح حال الكفر والمعاصي، ولهذا يوجد من ذاق الفقر والمرض والخوف أحرص على الغنى والصحة والأمن ممن لما يذق ذلك، ولهذا يقال: والضد يظهر حسنه الضد...»، والمراد هنا: «أن من الناس من يحصل له بذوقه الشر من المعرفة به والنفور عنه، والمحبة للخير إذا ذاقه ما لا يحصل لبعض الناس...» اهـ.

وقد قسمت رسالتي هذه إلى مبحثين تحت كل مبحث مطالب ثم خاتمة وهي كالتالي :

المبحث الأول : أدلة إثبات علو الله تعالى الذاتي فوق خلقه متنوعةٌ ومحكمة.

---

(١) «الفتاوى» (١٠/ ٣٠١).

وتحته خمسة مطالب :

المطلب الأول : أدلة الكتاب.

المطلب الثاني : أدلة السنة.

المطلب الثالث : دليل الإجماع .

المطلب الرابع: العلم بإثبات العلو الذاتي ضروريٌّ فطريّ.

المطلب الخامس : الدليل العقلي.

المبحث الثاني : أشهر شبه المخالفين والجواب عنها.

وتحته مطلبان :

المطلب الأول : الشبه العقلية.

المطلب الثاني : الشبه النقلية.

ثم الخاتمة والتي اشتملت خلاصة البحث.

وختاماً أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لشيخيّ الكريمين فضيلة الشيخ علي الحلبي ،وفضيلة الشيخ فتحي بن عبد الله الموصلي – أدام الله أيامهما بالصالحات – على تفضلهما بالنظر في هذه الورقات، وإتحافي بتوجيهاتهم وملاحظاتهم، فجزاه الله خيراً.

والله المسؤول أن يوفق جميع المسلمين أن يعتقدوا العقيدة الصحيحة، وأن يجنبهم شر البدع والضلالات والحمد لله اولاً وآخراً وظاهراً وباطناً[1].

(١) ولا يفوتني أن أنبِّه إلى أنَّني قد استدركتُ في هذه الطبعة كثيرًا من الأخطاء التي وقعت في الطبعة الأولى ما يجعل هذه الطبعة هي المعتمدة.

المبحث الأول
أدلة إثبات العلو مُتنوعةٌ ومحكمة

لقد تواردت الأدلة والبراهين، وتضافرت وتنوعت على إثبات علو الله الذاتي[١] على خلقه، ما يجعل هذه العقيدة من العقائد المعلومة

---

(١) التصريح بلفظ (الذات) أو العلو الذاتي لله -جلَّ وعلا- هو الذي عليه أئمة السلف، وذلك لما ظهرت البدع وصار النفاة يصرحون بنفي صفات الله -تعالى- قابلهم أئمة السلف بنحو هذه الألفاظ إثباتاً لحقيقة الصفات، وأنها ليست مجازاً أو على خلاف الحقيقة.

يقول ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «مختصر الصواعق» (٢/ ٤٩٤):

«إن الجهمية لما قالوا الاستواء مجاز صرح أهل السنة بأنه مستوٍ بذاته على عرشه، وأكثر من صرح بذلك أئمة المالكية». اهـ.

ويقول شيخ الإسلام في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٨): «وقال الشيخ أبو نصر السجزي في كتاب« الإبانة» له: وأئمتنا كسفيان الثوري ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك وفضيل بن عياض وأحمد بن حنبل وإسحق بن إبراهيم متفقون على أن الله -سبحانه- (بذاته) فوق العرش وأن علمه بكل مكان، وأنه يُرى يوم القيامة بالأبصار، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا وأنه يغضب ويرضى، ويتكلم بما شاء، فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم بريء وهم منه براء». اهـ.

ويقول أبو الحسن الكرجي كما في «العلو» (٢/ ١٣٦١) و «الفتاوى» (٣/ ٢٢٣) في قصيدة له هي أزيد من مائتي بيت -يقول-:

عقائدهم أن الإله (بذاته) على عرشه مع علمه بالغوائب

بالاضطرار من دين المسلمين، ودونك الأدلة.

وأن استواء الرب يعقل كونه ويجهل فيه الكيف جهل الشهارب

ومن هنا تعلَم أنَّ قول ابن الجوزي -عفا الله عنه- في «دفع شبه التشبيه» (ص ١٠٢): «ومن قال استوى بذاته فقد أجراه مجرى الحسِّيَّات» غير صحيح؛ إذ ليس ذلك بلازم إلّا عندَ من ينفِي الصِّفات بدعوَى التَّنزيه هُروباً من شبهة التشبيه المزعوم.وانظر «العلو» (٢/ ١٢٩٠).

المطلب الأول
أدلة الكتاب

١ - التصريح بلفظ الفوقية [١] مقرونًا بأداة الجر (مِن) المُعيّنة للفوقية بالذات:

يقول الله -جلَّ وعلا-: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[النحل:٥٠].

وهذه الآية من أصرح الآيات الدالة على فوقيه الله -تعالى- فوق خلقه، بذاته، وأما القول بأن المقصود بالفوقية هنا هي فوقية الرتبة والمكانة، لا فوقية الذات، فجهلٌ مِن قائله.

وفي هذا يقول العلامة ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «مختصر الصواعق» (٢/ ٥٦٣): «فلا يُعرف في عرف اللغة البتة أن يُقال: الذهب من فوق الفضة ولا العالم من فوق الجاهل ويُراد به فوقية الرتبة، وقد جاءت فوقية الرب مقرونةً بـ (مِنْ) كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[النحل:٥٠]،

---

(١) ومن اللطائف ما حكاه الحافظ الذهبي في السير (١٧/ ٤٨٧)عن أبي علي البنّاء قال : حكى علي بن الحسين العُكبري أنه سمع أبا مسعود أحمد بن محمد البجَلي قال : دخل ابن فُوْرَك على السلطان محمود فقال : لا يجوز أن يوصف الله بالفوقية لأن لازم ذلك وصفُه بالتحتية فمن جاز أن يكون له فوقٌ جاز أن يكون له تحتٌ.

فقال السلطان : ما أنا وصَفتُه حتى يلزمني ، بل هو وصف نفسه.

فبُهت ابن فُورَك فلما خرج من عنده مات فيقال : انشقت مرارته. اهـ

فهذا صريح في فوقية الذات[1] ولا يصح حمله على فوقية الرتبة لعدم استعمال أهل اللغة له». اهـ.

ويقول الشيخ أسامة القصاص -رَحِمَهُ اللَّهُ- في رسالته «إثبات علو الله» (١/ ٨٥): «لا أظن أن أحداً عنده شيء من علم العربية يخفى عليه ما في هذه الآية من إثبات علو المولى -جلَّ وعلا- فسبحانه يذكر في هذه الآية ملائكته، فيصفهم بالخوف منه، وهم يخافونه من فوقهم، ومن المعلوم أن الملائكة في السماء، فهم فوقنا، وفوقهم رب العزة، ولذا لم يقل: (يخافون ربهم من تحتهم أو من أمامهم أو

---

(١) لفظ (الفوق والتحت) يستعملان -أولاً-: للدلالة على الجهة الحسية وذلك في موضعين:

١- إذا تقيدَا بحرف الجر (مِنْ) كقوله -سبحانه-: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠] حيث لا يسوغ في اللسان العربي حمله على غير المعنى الحسي في مثل هذه الموارد.

٢- إذا تجردَا عن القيد بحرف الجر (من) ولكن السياق أو القرائن يوجبان حمله على المعنى الحسي والمعنوي معاً كقوله -سبحانه-: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾[الأنعام:١٨] أو الحسي وحده كقولك: السماء فوق الأرض.

كما ويستعملان -ثانياً- (الفوق والتحت) للدلالة على معنى الرتبة والمكانة، وذلك بشرطين:

١- أن يتجردا عن القيد بحرف الجر (من) المُعَيّن لفوقية الذات الحسية.

٢- أن يوجب السياق أو القرائن حمله على الفوقية أو التحتية المعنوية كقوله -سبحانه-: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ۚ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦]، وكقوله -سبحانه-: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾[الأعراف:١٢٧].

وانظر ما كتبه الشيخ أسامة القصاص -رَحِمَهُ اللَّهُ- في رسالته «علو الله على خلقه» (١/ ٨٧-٩٨) ففيه كلام بديع.

من خلفهم) فقد تحقق من ذلك فوقية الباري -جلَّ في علاه-. اهـ

فحمل الفوقية في الآية على معنى القهر والمكانة – حسب- كما ادعاه جمهور النفاة تحكُّمٌ ظاهر البطلان.

٢- ذكرُ الرفع إليه -جلَّ في علاه وعظم في عالي سماه-.

قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[آل عمران:٥٥]، وقال -سبحانه-: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[النساء:١٥٨].

روى ابن جرير -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- (٣/ ٣٣٨) عن عباد عن الحسن قال: «رفعه الله إليه فهو عنده في السماء».

«وفي هذه الآية دليل على علو الله تعالى، واستوائه على عرشه حقيقة، كما دلت على ذلك النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تلقاها أهل السنة بالقبول والتسليم»[1] اهـ.

يقول العلامة القاسمي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «محاسن التأويل» (٢/ ٣٧٠): «وقد دلت هذه الآية بظاهرها أن الله -تعالى- فوق سماواته كقوله -تعالى-: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[النساء:١٥٨]، وقوله -تعالى-: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[النحل:٥٠].

---

(١) انظر «تفسير السعدي» (ص ١٥٧).

وهو مذهب السلف قاطبة كما نقله الإمام الذهبي في كتاب «العلو» قال أبو الوليد بن رشد في «مناهج الأدلة»: «لم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتون لله تعالى جهة الفوق حتى نفتها المعتزلة ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشاعرة كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، إلى أن قال: والشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء، وجميع الحكماء اتفقوا أن الله والملائكة في السماء، كما اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله فوق عرشه فوق سماواته، وقد بسط نصوص السلف الحافظ الذهبي في كتاب «العلو» فانظره». اهـ.

ويقول ابن خزيمة والملقب بإمام الأئمة -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كتابه «التوحيد»[1] (١/ ٢٥٥):

«ألم تسمعوا يا طلاب العلم قوله -تبارك وتعالى-: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۖ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [آل عمران:٥٥] أليس إنما يُرفع الشيء من أسفل إلى أعلى لا من أعلى إلى أسفل». اهـ.

٣- ذكر الفوقية مجردة عن الأداة:

قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾[الأنعام:١٨].

---

(١) والنُّفاة والمعطِّلة يُسمُّونه كتاب «الشرك»، ولا غرابة، إذ إنهم يعتقدون أن إثبات صفات الرب -سبحانه- ينافي الأحدية فأثبتوا رباً معبوداً من غير صفات، وعقلاء العالم متفقون على أن موجوداً متجرداً عن الصفات هو موجود -فقط- في الأذهان لا في الخارج، فحقيقة قولهم نفي وجود الخالق، لو يعقلون.

وقد دلت الآية على أمرين:

أ- إثبات فوقية القهر، دل عليها اسمه (القاهر) -سبحانه-.

ب- إثبات فوقية الذات، دل عليها لفظ الفوقية، فحمل الآية على معنى فوقية القهر دون فوقية الذات غير مقبول، فالمتقرر هو حمل النص على جميع معانيه، فإذا كان ثمة نص يحتمل على جملة معانٍ، وهذه المعاني يحتملها النص، فالواجب هو قبول هذه المعاني دون أخذٍ لأحدها وردٍّ لآخر، إلا بقرائن معتبرةٍ صحيحةٍ تُلزم برد معنىً من المعاني وعدم اعتباره، وشرط هذه القرينة أن تكون منضبطة وفي مجالها وبابها مما كان «ظاهراً» أو «مجملاً»، فكلما ضاق عقل المعطل عن إثبات صفة من صفات الله -سبحانه- قال: يلزم من ذلك التحيز أو الجسمية، أو الجهة، أو تعدد القدماء[1]، إلى غير ذلك من الفلسفات، والتي ما جرَّت على أصحابها إلا الحيرة والاضطراب.

٤- التصريح بلفظ العروج والصعود إليه -سبحانه-:

قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج:٤]، وقال -سبحانه-: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا

(١) ولا يخفى على أصحاب العقول السوية والمنطق السليم أن هذه المعاني التي زعم أصحابها أنها قرائن صارفة أنها ليست بشيء، فهي لا تعدو أن تكون خيالات وأوهام قامت في عقول أصحابها بسبب ما ورثوه عن أسلافهم من فلاسفة اليونان فضلاً عما فيها من إجمال وتلبيس سيأتي الكلام عليه في موضعه.

إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾[فاطر:١٠].

ومن البديهيات أن العروج والصعود إنما يكونان من أسفل إلى أعلى.

فهذه الآيات دليل صريح من جملة الأدلة على علوه -سبحانه- على خلقه.

فإن قيل: ليس المقصود بذلك الصعود على حقيقته، وإنما هو كناية عن قبول الأعمال.

فالجواب هو أن يقال : إن الأصل في النص حملُه على ظاهره، وفي هذا يقول العلامة اليماني: «وقد قام البرهان على وجوب حَمل النصوص على ظواهرها؛ إذ لو كان المراد بها غير ظاهرها لكانت كذبًا، وذلك محال[1].

وقد الإمام أحمد في «مسنده» (٣/ ٤١١) والترمذي في «سننه» (٢/ ٣٤٢) برقم (٤٧٨)[2] وغيرهما من حديث عبد الله بن السائب أن رسول الله ﷺ كان يصلي أربعاً بعد أن تزول الشمس قبل الظهر وقال: «**إنها ساعة تُفتح فيها أبواب**

(١) «مجموع آثار المعلمي اليماني» (٦/ ٢٩).

(٢) قال الشيخ أحمد شاكر -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في تعليقه على «سنن الترمذي» (٢/ ٣٤٢): وهو حديث صحيح متصل الإسناد.

وقد انتقد الشيخ الألباني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- الحافظ الذهبي في إيراده لحديث أبي أيوب في كتاب «العلو» وذلك لضعف سنده، وتركه حديث عبد الله بن السائب وهو أصح إسناداً من حديث أبي أيوب، حيث قال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «مختصر العلو» (ص ٩٦): «وسنده صحيح -يعني: حديث ابن السائب- فلو آثره المصنف بالذكر لأصاب لصحة سنده واختصار متنه» اهـ.

السماء وأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح».

يقول الشيخ أسامة القصاص -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كتابه «إثبات علو الله» (١/ ١٢٩): «ففي هذا القول: النبوي دليل واضح على أن الصعود على حقيقته وذلك في قوله: «**تُفتح فيها أبواب السماء**» فلماذا أبواب السماء تُفتح؟ أليس لأن هذا الصاعد إنما هو صاعد إلى المولى -جلَّ في علاه-». اهـ.

ويقول مجاهد -وحسبك به-: «يقال ذي المعارج: الملائكة تعرج إلى الله». اهـ.

٥- التصريح بلفظ (العلي) و(الأعلىٰ):

ومن ذلك قوله -جلَّ وعلا-: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١] وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾[البقرة:٢٥٥].

وهذه الآيات صريحة في إثبات علوه -سبحانه- على خلقه علو ذات، وعلو قدر ومكانة، وذلك لما هو معلوم من وجوب حمل اللفظ على جميع معانيه[1].

يقول ابن خزيمة -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كتاب «التوحيد» (١/ ٢٥٧): «﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[الأعلى:١]، فالأعلى مفهوم في اللغة أنه أعلى كل شيء وفوق كل شيء،

(١) فحَصْرُ معنى العلو في الآية -كما زعم النفاة- بعلو المكانة والقدر -حسب- مخالفٌ للعلوم القويمة والعقول المستقيمة والفطر السليمة.

والله قد وصف نفسه في غير موضع من تنزيله ووحيه وأعلمنا أنه العلي العظيم.

أفليس العلي ما يكون علياً، لا كما تزعم المعطلة الجهمية أنه أعلى وأسفل ووسط ومع كل شيء وفي كل موضع من أرض وسماء وفي أجواف جميع الحيوانات». اهـ.

ولا كما تزعم الأشاعرة أنه لا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل ولا منفصل، بل ليس ثمّة وَصف أبلغ للعدم من هذا، لذا قيل: «المشبه يعبد صنماً والمعطل يعبد عدماً»[1]، فلا يُعلم في الخارج من الأعيان ما يكون متجرداً عن الصفات.

نعم، قد يفرض الذهن شيئاً ليس له وجود في الخارج كذاتٍ مجردة عن الصفات أما في الأعيان فلا.

٦- نصوص استواء الله تعالىٰ علىٰ عرشه:

ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾[الفرقان:٥٩].

وقد فسر جمهور أهل السنة معنى الاستواء في هذه الآيات بالعلو والارتفاع، نصَّ على ذلك الأئمة سلفاً وخلفاً.

---

(١) انظُر «الفتاوى» (٥/ ١٩٦).

قال مجاهد كما في «البخاري» - معلقاً - (١٣/ ٤٩٣ فتح): «**استوى**: علا على العرش»[(١)].

ويقول أبو العالية: «استوى إلى السماء: ارتفع»[(٢)].

ويقول يزيد بن هارون: «من زعم أن الرحمن على العرش استوى خلاف ما يقر في نفوس العامة فهو جهمي»[(٣)].

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- «الفتاوى» (١٧٨-١٧٩):

«فالذي أقره الله في فطر عباده وجبلهم عليه أن ربهم فوق سماواته... وهو الظاهر من لفظ (استوى) عند عامة المسلمين الباقين على الفطر السليمة التي لم تنحرف إلى تعطيل ولا تمثيل، هذا هو الذي أراده يزيد بن هارون الواسطي المتفق على إمامته وجلالته وفضله». اهـ.

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٩٦): «وصله الفريابي عن ورقاء عن أبي نُجيح عنه». اهـ. والطرق عن مجاهد مشهورة قوية.

(٢) وهو في البخاري -معلقاً- (١٣/ ٤٩٣ فتح)، وقد وصله ابن جرير في «تفسيره» كما في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٤٤) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٧٥) وانظر-للفائدة- «سبيل الرشاد» (٥/ ٨) للشيخ تقي الدين الهلالي.

(٣) ذكره البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ١٨) برقم (٤٨) ورواه عبد الله ابن الإمام أحمد في كتاب «السنة» (١/ ١٢٣) وأورده الذهبي في «العلو» (٢/ ١٠٣١) وجَوَّد إسناده الشيخ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «مختصر العلو» (ص ١٦٨). وانظر-للفائدة- «سبيل الرشاد» (٣/ ١٩٧) للهلالي -رحم الله الجميع-.

والعرب لا تعرف معنى الاستواء في هذا السياق إلا على هذه الوجه[1]، وهذا ما نص عليه أئمة اللغة كابن الأعرابي والخليل بن أحمد وغيرهما.

يقول العلامة ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٢٦٥):

«قول أبي عبد الله محمّد بن الأعرابيّ: قال ابن عرفة في كتاب «الردّ على الجهمية»: حدّثنا داود بن علي قال: «كُنّا عند ابن الأعرابيّ فأتاه رجلٌ فقال له: ما معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه:٥]؟ فقال: هو على عرشه كما أخبر، فقال: يا أبا عبد الله، إنما معناه استولى، فقال: اسكت: لا يُقال استولى على الشيء إلا أن يكون له مضاد، فإذا غلب أحدهما قيل استولى.

كما قال النابغة:

إلا لمثلك أو من أنت سابقه سبق الجواد إذا استولى على الأمر. اهـ

---

(١) في الأشهر والأظهر من أقوال السلف، وقد فُسِّر (الاستواء) بالصعود والاستقرار أيضاً، وهذا لا محذور فيه عند مثبتة الصفات على قاعدة الكمال اللائق به سبحانه- حيث إن لفظ الاستواء متضمن لهذه المعاني -كل بحسب سياقه-، فاستواؤه -سبحانه- على عرشه يتضمن علوه واستقراره وصعوده، وهذا دالٌّ على كمال استوائه -سبحانه-؛ لذا فإن من الخطأ قول الحافظ ابن حجر- رحمه الله- في «الفتح» (١٣/ ٤٩٦): «وقالت الجسمية معناه الاستقرار» اهـ.

فاستواء الرب-سبحانه- فوق عرشه متضمِّن معنى الاستقرار والثبات واللزوم والمعنى أن الله تعالى لا يكون مستوياً في وقت دون وقت أو في زمان دون زمان فالاستواء صفة ملازمة لذاته سبحانه وإن كانت في أصلها فعليةً . وانظر «شرح الواسطية» للعثيمين (١/ ٣٣٣) و «مختصر الصواعق» (٢/ ٤٩٨).

ويقول الخليل بن أحمد -إمام العربية وشيخ سيبويه- كما في «التمهيد» (٧/ ١٣٢) قال: «أتيت أبا ربيعة الأعرابي وكان من أعلم من رأيت فإذا هو على السطح فسلمنا عليه فرد علينا السلام، وقال لنا: استووا، فبقينا متحيرين ولم ندرِ ما قال، فقال لنا أعرابي إلى جنبه: إنه أمركم أن تستووا، قال الخليل: هو من قول الله -عَزَّوَجَلَّ-: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[فُصِّلَت:١١]» اهـ.

فليس من لغة العرب الصحيحة تفسير الاستواء بالاستيلاء، إنما ذلك من اللوثات الاعتزالية التي أُقحمت في كتب المعاجم واللغة، وقد سُئل ابن الأعرابي : هل يصح أن يكون استوى بمعنى استولى؟ فقال: لا تعرف العرب ذلك[1].

٧- التصريح بنزول الأشياء من عنده -جلَّ وعلا-:

قال -جلَّ وعلا-: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدْر:١]، وقال -جلَّ شأنه-: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾[الدخان:٣].

وهذه الآيات صريحة في إثبات علو الرب -جلَّ وعلا- حيث أن الإنزال

(١) «مختصر الصواعق» (٢/ ٤٨٩)، وانظر «الفتاوى» (٥/ ٥١٨) و (١٧/ ٣٧٤)، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٢١٤)، و«مناهج اللغويِّين في تقرير العقيدة» (ص٨٨) للدكتور محمد الشيخ محمد، و«قلب الأدلة على الطوائف المضلة» (٣/ ١٤٦٠) لِتميم القاضي.

إنما يكون من علو إلى سفول، فإن قيل: قال الله -تعالى-: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد:٢٥] ونحوها من الآيات، وهي دالة على أن معنى الإنزال هو الإخراج.

فالجواب : ليس الإنزال معناه الإخراج(١)، فالأصل في الإنزال أن يكون على معناه الظاهر وهو النزول من أعلى إلى أسفل إلا إن دلت القرائن على خلاف ذلك كقولك: (أنزلتك مقامك اللائق بك).

وهنا ينبغي التفريق بين ما كان مطلقاً من الإنزال وبين ما كان مقيداً بمكان، فالإنزال المطلق المجرد عن قيد المكان لا يُعرف مصدره، مع التنبيه على أنه متضمنٌ لمعنى الإنزال بصورة من صوره، وشكل من أشكاله.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد:٢٥] فالحديد إنما يكون في المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض وقد قيل: إن الحديد والمعدن كلما كان

(١) وذلك أنه قد جاء في النصوص ما يدل على الفرق بينهما كقوله -تعالى-: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾ [النبأ:١٤] وقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢]، فالإنزال هنا من المعصرات والسماء، والإخراج من الأرض.

أعلى كلما كان أجود، فعُلِمَ أن إنزال الحديد هو إنزاله من جبله إلى أرضه، أي من علو إلى سفول.

ومن نفس الباب قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [الزُّمَر:٦] حيث إن الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلى وجه الأرض، وهذا لا يكون إلا من أعلى إلى أسفل، ومن وجه آخر يُقال: أن ذكور الأنعام عندما تناكح إناثها فإنه ينزل ماؤها من أصلابها إلى أرحام الإناث وهذا لا يكون أيضاً إلا من علو إلى سفول.

وقد يُقال: ما المانع من أن ينزل أصل الأنعام مع أصل الأنـام؟ حيـث رُوي الكثير عن نزول الكبش الذي فُدي به اسماعيل[١].

وأما الحديد فقد روى أصحاب النقل نزول السندان والمطرقة يوم أنـزل آدم –عليه السلام–[٢]، وهذا شيء يحصل، بل هو معلوم من كتاب الله كما أخبرنا ربنـا أنـه أنزل مائدة من السماء إلى حواريي عيسى–عليه السلام– وسمى السورة بالمائدة.

فالقول باستحالة نزول أصل الحديد وأصل الأنعام من فوق غير صحيح إذ ليس ذلك معلوماً بالضرورة، ولا دليل على منعه واستحالته[٣] سـيما أن الـسياق القرآني يحتمله.

---

(١) انظر «تفسير الطبري» (٢٣/ ١٠٣).

(٢) انظر «تفسير الطبري» (٢٧/ ٢٧٥) «وابن كثير» (٤/ ٤١٤).

(٣) انظر: «إثبات علو الله على خلقه» (١/ ١٥٢ وما بعدها).

وأما الإنزال المقيد فهو الذي عُرف مصدره ومكانه.

ومنه قوله -تعالى-: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الجاثية:٢] وقوله -جلَّ شأنه-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾ [الإنسان:٢٣] وقوله -جلَّ في علاه-: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:١٠٢]، إلى آخر ذلك من الآيات المبينة أن القرآن نزل من عند الله -جلَّ وعلا في عليائه وسماءه- فما سبق من آيات قد أُطلق فيها إنزال القرآن: كمثل: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر:١] و ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [الدخان:٣] فهي على معنى الإنزال الحقيقي من أعلى إلى أسفل، وما سبق من آيات قُيِّد فيها إنزال الكتاب العزيز من عنده -جلَّ وعلا- فهي كالمبيِّنات والمقيِّدات لتلك المُطْلَقات.

٨- قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ . أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ﴾ [غافر:٣٦-٣٧]:

وهذه الآية صريحة جداً في إثبات علو الله الذاتي فوق خلقه لذا يقول ابن شيخ الحزامين- رحمه الله تعالى- : «وهذا يدل على أن موسى أخبره بأن ربه تعالى فوق السماء ولهذا قال وإني لأظنه كاذباً».[1] اهـ.

(١) «النصيحة في صفات الرب جل وعلا» (ص١٢).

وبهذا نكون قد أتينا على طرفٍ من الأدلة المثبتة لعلو الله تعالى الذاتي فوق خلقه[1].

(١) وانظُر «الفتاوى» (٥/ ١٦٤)، يقول شيخ الإسلام (٥/ ١٢٢): وقد وصف الله تعالى نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بالعلو والاستواء على العرش والفوقية في كتابه في آيات كثيرة حيث قال بعض أكابر أصحاب الشافعي: في القرآن ألف دليل أو أزيد على أن الله تعالى عالٍ على الخلق وأنه فوق عبادة. اهـ

المطلب الثاني
أدلة السنة

أولاً: قال معاوية بن الحكم السُلمي رضي الله عنه[١]: أتيت رسول الله ﷺ بجارية فقلت: يا رسول الله عليَّ رقبة أفلا أعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ: أين الله؟ فقالت: في السماء، فقال: من أنا؟ قالت: رسول الله، قال: اعتقها فإنها مؤمنة.

رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (٥/ ٢٣) برقم (١١٩٩) والإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٧٧٦) -واللفظ له- وعنه الإمام الشافعي في «الرسالة» (ص ٧٥) وابن أبي شيبة في «الإيمان» (ص ٣٦) والإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٤٤٨) وأبو داود في «سننه» (١/ ٢٦٠ الصحيح) والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص٣٩) وفي «الرد على المريسي» (١/ ٤٩١) وابن أبي عاصم في «السنة» برقم (٤٨٩) وعبد الله ابن الإمام أحمد في «السنة» (١/ ٣٠٦) وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٧٩) واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٣٩٢) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٥٣٢) وفي «السنن» (٧/ ٦٣٦) من طرق، عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم به[٢].

---

(١) وقع في بعض دواوين السنة «عمر بن الحكم» كما في (٢/ ٧٧٦) من «موطأ» الإمام مالك وهذا وهم منه -رحمه الله- فليس من الصحابة من اسمه عمر بن الحكم بل هو معاوية بن الحكم باتفاق أهل النقل نبه على ذلك الإمام الشافعي في« الرسالة» (ص ٧٦) والحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/ ٧٦) «وقارن بالاستذكار» (٢٣/ ١٦٦).

(٢) والكلام على الحديث سنداً ورجالاً، وتخريجه بإيعاب واستيعاب تراه في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ٤٥٦ وما بعدها).

وهذا الحديث والمشهور بحديث الجارية حديث صحيح باتفاق أهل النقل، فقد أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٥/ ٢٣) برقم (١١٩٩) وصححه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤٣٩) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٤٢٢) والبغوي في «شرح السنة» (٣/ ٢٣٩) والذهبي في «العلو» (١/ ٢٤٩) والألباني في مواضع، حيث قال في تحقيقه على كتاب «الإيمان» لابن أبي شيبة (ص٣٦): إسناده صحيح على شرط مسلم. بل قال في «مختصر العلو» (ص٨١): فإنه مع صحة إسناده وتصحيح أئمة الحديث إياه دون خلاف بينهم أعلمه. اهـ.

فالحديث صحيح باتفاق، ولم يخالف في ذلك إلا المتأخرون من شُذاذ الجهمية[1]، وذلك موافقة منهم لأهوائهم،من أجل أنِ تَسْلَم لهم عقيدة التعطيل، وإن كان في ذلك ردٌّ للنصوص الثابتة الصحيحة[2].

وعموم أهل الأهواء يعتقدون ثم يستدلون والمتقرر هو الاستدلال ثم الاعتقاد، فلما اعتقد النفاة بما دلت عليه قواعدهم وأصولهم الفلسفية، صاروا يصرفون لأجلها ما دلت عليه النصوص من الحقائق والمعاني.

والذي حمل نفاة العلو على الطعن في حديث الجارية هو اشمئزاز نفوسهم من السؤال عن الله بـ (أين) ولازم هذا عندهم أن يكون الله -جلَّ وعلا- في مكان.

---

(١) وهذا بخلاف المتقدمين منهم، والذين كانوا أقرب إلى الشرع والعقل من متأخريهم.

(٢) انظر «الصحيحة» (٧/ ٤٧١ وما بعدها)، ففيها تعقُّبات مهمَّات.

وهنا يُقال : ألم يصرح النبي ﷺ حين سؤاله للجارية بقوله: أين الله من غير لبس أو خفاء؟ وهل يتكلَّم النبي في حق الله تعالى بما يكون مشتملاً على مقدحٍ أو مطعن؟ حاشاه ﷺ فهو أعلم الخلق بربه -سبحانه- فالذي ينكر السؤال عن الله بـ (أين) إنما ينكر على النبي ﷺ سؤاله للجارية، فلا يهولنك تشويش النفاة على صحة الحديث أو نفي دلالته.

ومن جهة أخرى فإن نفاة الصفات عموماً يحاكمون النصوص الشرعية على مقدماتهم الفلسفية وقواعدهم الكلامية واستعمالاتهم الاصطلاحية، فمن المعلوم أن الكلمة قد يكون لها معنىً اصطلاحياً خاصاً وهذا المعنى يختلف عن المعنى اللغوي العام، فيأتي أهل الكلام المذموم فيفسرون الألفاظ الشرعية الواردة في الكتاب والسنة بتلك المعاني الاصطلاحية الحادثة وهذا باب ضلال كبير في الدين :

فمثلًا؛ قال المتكلمون: اسم (الواحد والأحد) يستلزم نفي التركيب والتبعيض، ونفي قيام الصفات بالموصوف؛ أي: أن اسم الله (الواحد والأحد) يقتضي ويستلزم عند المتكلمين نفي صفات الرب -جلَّ وعلا- لأن إثبات الصفات يقتضي الكثرة والتعدد الذي ينافي الأحدية وهو ما يُعبر عنه بـ(تعدد القدماء)، وهذا المعنى للـ(الأحد والواحد) إنما أخذه المتكلمون عن أسلافهم الفلاسفة ثم فسروا به النص القرآني، فأنت ترى أنهم فسروا الألفاظ القرآنية بالمعاني الكلامية، ولو نظرنا في لغة العرب وفي النصوص الشرعية لوجدنا أن لفظ (الواحد والأحد) يُطلق على الشخص الموصوف بالصفات، ويُطلق على

المركب من الأجزاء والأبعاض[١] فالذي جاء في كلام العرب ونصوص الشريعة يدل على أن الذات الموصوفة بالصفات يُقال لها (أحد أو واحد) ودليله قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدَّثر:١١] والتي نزلت في الوليد بن المغيرة[٢] وهو شخصٌ له صفات متعدِّدة قامت به، ومع ذلك وَصَفَهُ الشّارع (بالوحيد)، وكذلك قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة:٦] فحمل معاني القرآن على اصطلاحات أهل الفلسفة هو من أصول البلايا، وعظيم الخطايا التي أوقعت النفاة فيما وقعوا فيه من نفيٍ لصفات الباري -جلَّ وعلا-.

والمقصود هنا أن منشأ الغلط عند النفاة راجع إلى ضيق عقولهم عن إدراك الفرق بين (المكان) الوجودي المخلوق الذي كان بعد أن لم يكن ،وبين ما يمكن أن يُعَبّر عنه بـ(المكان) العدمي والذي هو بمعنى العلو المطلق أو ما فوق السماوات حيث ليس ثمة مخلوق، وهنا ينبغي استحضار الفرق بين عالم الغيب وعالم الشهادة في مجالات العقل ومدركاته، فالعقل في باب الغيبيات يتلقى ما جاء عن المعصوم بالتسليم والقبول، وإن لم يدرك حقائق تلك المغيبات، وعليه:

فمن أراد بالمكان أو الجهة الشيء الوجودي المخلوق الذي كان بعد أن لم يكن، وهو الذي يتبادر لأذهان جماهير الناس من معنى المكان فهو مبطلٌ قائلٌ

(١) هذا بالنسبة لنا كمخلوقين، أما في حق الله فلا يُقال أجزاء وأبعاض.

(٢) انظر «تفسير ابن كثير» (٥/ ٥٩٠).

بالكفر، ولم يقل بذلك أحد من أهل (السُّنَّة)، فالله -تعالى- لا تحوزه ولا تحيطه المخلوقات.

ومن أراد بالمكان أو الجهة الشيء العدمي، وهو ما فوق العالم حيث ليس ثمة مخلوق ولا جهات إلا العلو المطلق، فلا شك أن هذا من أعظم الكمال اللائق به -سبحانه-، والذي لا يجوز نفيه أو صرفه عن الله -جلَّ وعلا-.

ومن المعلوم أن مذهب أهل السنة في مثل هذه المصطلحات المجملة هو الاستفصال عن معانيها، فإن فُسِّرت بما يوافق معاني ما جاء في الكتاب والسنة قُبِلت من جهة معناها وأُوقفت ألفاظها وعُبِّر عنها بالألفاظ الشرعية، وإن فُسِّرت بمعانٍ باطلة رُدَّ لفظها ومعناها.

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «الفتاوى» (٣/ ٤١):

«وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده فإن أراد حقاً قُبل وإن أراد باطلاً رُدَّ وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يُقبل مطلقاً ولم يُرَد جميع معناه بل يوقَف اللفظ ويُفسَّر المعنى كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك، فلفظ الجهة قد يُراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً كما إذا أُريد بالجهة نفس العرش أو نفس السماوات وقد يُراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى كما إذا أُريد بالجهة ما فوق العالم ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه كما فيه إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه نحو ذلك وقد علم أن ما

ثم موجود إلا الخالق والمخلوق والخالق مباين للمخلوق -سبحانه وتعالى- ليس في مخلوقاته شيء من ذاته؛ ولا في ذاته شيء من مخلوقاته. فيُقال لمن نفى الجهة: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلاً في المخلوقات أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات.

وكذلك يُقال لمن قال الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق وإن أردت الثاني فهو باطل.

وكذلك لفظ التحيز: إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر؛ بل قد وسع كرسيه السماوات والأرض وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[الزُّمَر:٦٧].

وقد ثبت في «الصحاح» أن النبي ﷺ قال: «**يقبض الله الأرض ويطوي السماء بيمينه ثم يقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟**»(١).

وفي حديث: «**وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة**»(٢) وفي حديث ابن عباس: «**ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا**

(١) أخرجه «البخاري» في مواضع منها (٨/ ٧٠٠ - فتح) رقم (٤٨١٢)، ومُسلم (١٧/ ١٢٩ - نووي) رقم (٦٩٨١).

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٤/ ١٧).

كخردلة في يد أحدكم»[١].

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات؛ أي مباين لها منفصل عنها ليس حالًّا فيها: فهو سبحانه كما قال أئمة السنة: فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه». اهـ.

وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية واضحٌ جدًّا في بيان المسألة، فلا نزيد.

ومما يعجب منه اللبيب هو اختلاف مسالك النفاة في رد الحديث، فتارة ينفون أن يكون رواه الإمام مسلم، ويزعمون أنها زيدت فيما بعد[٢]، وتارة بأنه مضطرب[٣] وأخرى بأنه شاذ[٤].

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٤/ ٣٢) وعبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٧٦) برقم (١٠٩٠) وفي إسناده عمرو بن مالك النُكري قال الحافظ في التقريب (٢/ ٨٣) : صدوق له أوهام، وذكره ابن حبان في كتابه «الثقات» (٧/ ٢٢٨) وقال: يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه.

(٢) قال بذلك الكوثري في تسويداته على كتاب «الأسماء والصفات» (ص ٤٢٢)، مستغلاً كلمة للبيهقي ذكر فيها عدم إيراد الإمام مسلم لقصة الجارية في «صحيحه»، ولعل الإمام البيهقي قد وهم في عدم إيراده لقصّة الجارية، أو لعل النسخة التي كانت بين يديه من صحيح مسلم لم تكن تامة فإن علماء من طبقة البيهقي قد أثبتوا الحديث عند مسلم من نفس الطريق التي عزا إليها البيهقي كما في «شرح السنة» (٣/ ٢٣٩) للبغوي، وعلى كل حال فإنه لا يكاد يخلو ديوان من دواوين السنة من هذا الحديث وفيه قصة الجارية، وهو مما يثبت صحة الرواية ويَردُ قول المخالفين.

وانظر «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (ص ٢٨٦).

(٣) يُنظر تعليق الكوثري على «الأسماء والصفات» (ص٤٢٢) .

(٤) وهو ما ادعاه الغُماري في «فتح المعين بنقد كتاب الأربعين» (ص ٢٧) .

□ دعاوى المخالفين:

١- زعم الكوثري بأن حديث الرسول ﷺ مع الجارية لم يكن إلا بالإشارة فَعَبّر الراوي عما فَهِمَهُ من إشارة الجارية باللفظ المشهور الذي فيه السؤال ثم اشتُهر هذا اللفظ بعد ذلك بين الصحابة. وصواب الحديث وأصله: «... **فمدَّ النبي ﷺ يده مستفهماً، من في السماء؟ قالت: الله، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله..**» كذا قال الكوثري[١].

والجواب: إن هذا الحديث الذي ادَّعى فيه الكوثري المعارضة وبالتالي الاضطراب هو حديث ضعيف[٢] وسنده من الزوائد على الكتب الستة، ووجه ضعفه من جهتين:

أولاً: من جهة إسناده، فهو من رواية سعيد بن زيد أبو الحسن البصري، وقد ضَعفه الأئمة كالقطان والنسائي، وقال الجوزجاني: سمعتهم يضعفون أحاديثه، فليس بحجة بحال[٣].

وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ في الأخبار ويهم في الآثار حتى لا يُحتج به إذا انفرد[٤]، وترجم له الحافظ في التقريب فقال: صدوق له أوهام[٥].

---

(١) يُنظر تعليق الكوثري على «الأسماء والصفات» (ص٤٢١).

(٢) انظر «العلو» (١/ ٢٥٤).

(٣) أحوال الرجال (ص١١٤).

(٤) «المجروحين» (١/ ٣١٦) برقم (٣٩٦).

(٥) (ص ٢٦٣) برقم (٢٣١٢).

ثانياً: ما جاء من روايته[١] والتي فيها أن النبي ﷺ استفهم من الجارية بالإشارة، فهذا مما تفرد به عن سائر من روى الحديث من الحُفَّاظ، فتفرده بذلك دليل على نكارة الحديث فلا يصح بحال اعتباره معارضاً للفظ (أين الله) حتى يُقال بعد ذلك بالاضطراب، فشرط الاضطراب عند المختصِّين معروف، فتبين بذلك أن دعوى الاضطراب مضطربة[٢].

٢- وأما دعوى الغماري بأن حديث الجارية شاذ وأنه بهذا اللفظ تَصَرُّفٌ من الراوي[٣]، فالصواب أن يُقال: إن قول الغماري هو الشاذ، فالشاذ في اصطلاح المحدثين هو مخالفة الثقة للأوثق، وأين هذا في الحديث!! اللهم إن كان يقصد العكس من كونه رواية سعيد بن زيد -والتي فيها الإشارة- هي الشاذة، فحينئذٍ يُصَوَّب قوله ويُقال: بل هو منكر.

٣- وأمّا دعوى الكوثري أن في سند الحديث يحيى بن كثير وهو مدلس وقد عنعن[٤] فمردودة، فإنه وإن كان أكثر الطرق مدارها على يحيى بن كثير إلا أن الحديث قد ورد من غير طريقه كما في «الموطأ» (٢/ ٧٧٦).

قال -رَحِمَهُ اللَّهُ- عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم[٥]. وذكره..، وعنه الإمام الشافعي في «الرسالة» (ص ٧٥ فقرة ٢٤٢).

---

(١) سعيد بن زيد.

(٢) انظر «مختصر العلو» (ص ٨١-٨٢).

(٣) انظر تعليقه على كتاب «التمهيد» (٧/ ١٥٣) للحافظ ابن عبد البر.

(٤) كما في تعليقه على كتاب «الأسماء والصفات» (ص٤٢١).

(٥) هو معاوية بن الحكم.

ثم إن يحيى بن كثير قد صرح بالتحديث في روايته عن هلال كما عند الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٤٤٨)، والبخاري في «خَلق أفعال العباد» برَقم (١٤٨) -وغيرهم-، فانتفت شبهة التدليس بهذين الوجهين.

٤- وحديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه لا ينافي ما رواه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٤٥١) والإمام مالك في «موطئه» (٢/ ٧٧٧) من طريق الزهري عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمةٍ سوداء وقال يا رسول الله إن عليَّ رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة، أعتقها؟ فقال رسول الله ﷺ: «**أتشهدين أن لا اله إلا الله؟ قالت: نعم، قال: أتشهدين أني رسول الله؟ قالت: نعم، قال: أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟ قالت: نعم، قال: أعتقها**». اهـ

فهذا الحديث صحيح، وحديث معاوية بن الحكم أصح منه ولا منافاة بين الحديثين، فكلاهما قد ورد في حادثة مستقلة عن الأخرى فهما متنان لقصتين مختلفتين، فحديث الأنصاري فيه الكفارة وليس في حديث معاوية الكفارة، فإعلال أحدهما بالآخر خطأ وغلط، ثُمّ إن حديث معاوية أصح إسناداً من حديث الأنصاري فإعلال حديث الأنصاري أولى من حديث معاوية[1]، ورحم الله الإمام الألباني حيث قال: «وهذا حديث صحيح بلا ريب ولا يشك في ذلك إلا جاهل أو مغرض من ذوي الأهواء الذين كلما جاءهم نص عن رسول الله ﷺ يخالف ما هم عليه من الضلال حاولوا الخلاص منه بتاويله بل

(١) انظر «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (ص ٢٨٥).

بتعطيله، فإن لم يمكنهم ذلك، حاولوا الطعن في ثبوته كهذا الحديث»[١].

٥- ادَّعَى النفاة أن سؤال النبي ﷺ للجارية: أين الله؟ هو سؤال عن المكانة وليس المكان[٢].

والجواب: إن المكانة لا يُسأل عنها بـ (أين) ولا يُجاب عنها بأنها في السماء إلا إذا دخلت عليها (مِن) كقولك: (أين الثرى من الثريَّا) أو: أين أنت من فلان، وطرد هذا المعنى على حديث الجارية بسياقه المعروف تحريف للكلم عن مواضعه، إذ السياق يأباه ولا يقبله بحال .

ثم إن صاحب تلك العقيدة يجعل فوقية الله على خلقه في كل النصوص الواردة في الكتاب والسنة على معنى فوقية القدر والمنزلة وأن الخالق أعلى منزلة من المخلوق، ولا شك أن هذا المعنى لو صُرِّح به في حق الله لكان قبيحاً إذ يستقيم ذلك المعنى بين المتقاربين في المنزلة والمكانة لتأكيد وتبيين المفارقة والمباينة، أما أن تُجعل جميع النصوص المثبتة لعلو الله وفوقيته -سبحانه- في تقرير أن الخالق أعلى مكانة، وأجلّ قدراً من المخلوق، فهذا الحصر للمعنى ظاهر البطلان وهو مما تنفر منه العقول الصحيحة وتشمئز منه القلوب السليمة إذ ليس في ذلك تمجيد ولا تعظيم للرب -سبحانه- حيث إن هذه المفارقة والمباينة بين الخالق والمخلوق من الأمور الضرورية والفطرية والتي تستقل العقول الفطرية بإثباتها ومعرفتها من غير استدلال ولا برهنة.

---

(١) انظر «الصحيحة» (٧/ ١/ ٤٧٠-٤٧١).

(٢) وهذا عين موقف المعتزلة من الحديث.

والمقصود من هذا أن النص الشرعي المعصوم مُنَـزّهٌ عـن مثـل هـذا الحـشد للنصوص من أجل تقرير ما هو فطري ضروري [١].

ألم تـــر أن الـــسيف يـــنقص قـــدره إذا قيـل إن الـسيف أمـضى مـن العـصا

* ثم إن صرف معنَى الفوقية إلى فوقية القدر والمنزلة والقهر هو حمل للفظ على مجازه، وهذا خلاف الأصل، إذ الأصل هو الحقيقة، وحقيقة الفوقية علو ذات الشيء على غيره، والمجاز خلاف الأصل، فلا يُقبل إلا بدليل ينقله عن حقيقته، كما في قوله -سبحانه- حِكايَةً عن فرعون: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَـٰهِرُونَ﴾[الأعراف:١٢٧] فهذه الفوقية هي فوقية قهر وغلبة، لأنه قد عُلم أنهم جميعاً مستقرون على الأرض ولا يلزم مثل ذلك في قوله -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٨] إذ قد عُلم بالضرورة أن الله -جلَّ وعلا- وعباده ليسوا مستوين في مكان واحد، حتى نحمل المعنى على فوقية القهر والغلبة[٢].

وبالجملة فإن الله -تعالى- قد أثبت لنفسه الفوقية المطلقة، وهي تشمل فوقية الذات وفوقية القدر والقهر، فمن أثبت البعض ونفى البعض فقد جحد

---

(١) انظر «مختصر الصواعق» (٢/ ٥٦٢) و «الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٤٠٩) للراجحي.

(٢) «الهداية الربانية» (١/ ٤٠٩-٤١٠).

ما أثبته الله لنفسه من غير حجة ولا برهان[١].

وأختم الكلام بنقل طائفة من كلام أئمة العلم والسنة في تقرير معنى الحديث.

* يقول الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/ ٨٠)[٢]:

«معاني هذا الحديث واضحة يُستغنى عن الكلام فيها وأما قوله :أين الله فقالت: في السماء فعلى هذا أهل الحق لقول الله -عز وجلَّ-: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [المُلك:١٦] ولقوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًاۚ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ وَٱلَّذِينَ يَمۡكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۖ وَمَكۡرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر:١٠] ولقوله: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾[المعارج:٤] ومثل هذا في القرآن كثير». اهـ.

* ويقول في «الاستذكار» (٢٣/ ١٦٧): «وأما قوله في هذا الحديث للجارية: أين الله فعلى ذلك جماعة أهل السنة وهم أهل الحديث ورواته المتفقهون فيه وسائر نقلته كلهم يقول ما قال الله تعالى في كتابه.. ومخالفونا ينسبونا في ذلك إلى التشبيه والله المستعان ومن قال بما نطق به القرآن فلا عيب عليه عند ذوي الألباب».

* ويقول الإمام الدارمي في كتابه «الرد على الجهمية» (ص١٧٥):

---

(١) «الهداية الربانية» (١/ ٤١١).

(٢) وانظر (٧/ ١٢٨).

«ونكفرهم أيضاً أنهم لا يدرون أين الله، ولا يصفونه بـ (أين)، والله قد وصف نفسه بـ(أين). فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٨]، ﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوۡقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۖ ثُمَّ إِلَيَّ مَرۡجِعُكُمۡ فَأَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ فِيمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ﴾ [آل عمران:٥٥]، و﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾[المُلك:١٦] ونحو هذا، فهذا كله وُصف بـ (أين).

ووصفه الرسول ﷺ بـ (أين)، فقال للأمة السوداء: «**أين الله؟**» فقالت: في السماء، قال: «**من أنا؟**» قالت: أنت رسول الله. قال: «**اعتقها فإنها مؤمنة**».

والجهمية تكفر به، وهذا أيضاً من واضح كفرهم، والقرآن كله ينطق بالرد عليهم، وهم يعلمون ذلك أو بعضهم، ولكن يكابرون ويغالطون الضعفاء، وقد علموا أنه ليس من حجة أنقض لدعواهم من القرآن». اهـ

* ويقول القاضي أبو يعلى الحنبلي: «اِعْلَم أن الكلام في الخبر في فصلين: أحدهما في جواز السؤال عنه -سبحانه- (بأين هو)، وجواز الإخبار عنه بأنه في السماء»[1].

* ويقول شيخ الإسلام في «مجموع فتاويه» (٤/ ٦٢): «والجارية التي قال لها النبي ﷺ: أين الله؟ قالت: في السماء قال: أعتقها فإنها مؤمنة جارية أعجمية

(١) «إبطال التأويلات» (١/ ٢٣٢)، وانظر «العلو» (١/ ٢٧٠) وقارن بـ «مختصر العلو» (ص ٨١).

أرأيت من فقهها وأخبرها بما ذكرته، وإنما أخبرت عن الفطرة التي فطرها الله -تعالى- عليها وأقرها النبي ﷺ على ذلك وشهد لها بالإيمان.

فليتأمل العاقل ذلك يجده هادياً له على معرفة ربه والإقرار به كما ينبغي؛ لا ما أحدثه المتعمقون والمتشدقون ممن سوَّل لهم الشيطان وأملى لهم»[1].

ويقول عبد الغني المقدسي: «ومن أجهل جهلاً وأسخف عقلاً وأضل سبيلاً ممن يقول: لا يجوز أن يُقال: أين الله؟ بعد تصريح صاحب الشريعة بقوله: أين الله»[2].

ويقول ابن كُلَّاب : «ورسول الله ﷺ وهو صفوة الله من خلقه وخيرته من بريته وأعلمهم جميعا يجيز (الأين) ويقوله ويستصوب قول القائل: إنه في السماء وشهد له بالإيمان عند ذلك؛ وجهم بن صفوان وأصحابه لا يجيزون (الأين) ويحرمون القول به، ولو كان خطأ كان رسول الله ﷺ أحق بالإنكار له وكان ينبغي أن يقول لها: لا تقولي ذلك فتوهمي أنه عز وجل محدود وأنه في مكان دون مكان، ولكن قولي إنه في كل مكان؛ لأنه هو الصواب دون ما قلت. كلا فلقد أجازه رسول الله ﷺ مع علمه بما فيه وأنه أصوب الإيمان بل الأمر الذي يجب به الإيمان لقائله ومن أجله شهد لها بالإيمان حين قالته وكيف يكون الحق في

---

(١) قال حسن السَّقاف -وبئسَ ما قال- عن سؤال النبيِّ عليه السلام للجارية: «**أين الله**» قال: (ذاك اللفظ المُستَشْنَع) كما في تسويده على دَفع «شُبهة التَّشبيه» (ص١٨٨).

(٢) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص ٨٩) وانظُر-للفائدة- «نقض الإمام الدارمي عثمان بن سعيد» (١/ ٤٨٨).

خلاف ذلك والكتاب ناطق به وشاهد له؟»[1].

وقد يَقدر المخالف على نقل كلامٍ يناقض ما سبق نقله وتقريره ولكن تنبه إلى أن الحق من النقل أو الكلام هو ما وافق الدليل في الكتاب أو السنة وأما ما خالفه فألقه خلف ظهرك ولا ترفع به رأساً والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وقد نظمتُ في هذا المقام أبياتًا قُلتُ فيها:

كم خالفوا شرعاً حكيماً مُنزلاً ... بالعقل والتخبيط والهذيان
لم يُثبتوا نصّاً صحيحاً محكماً ... بل قولهم في غاية الكفران
أعني نُفاة الشرع من جهمية ... ما قولهم والإفك يفترقان
قالوا الحديث إشارة لمكانة ... من غير نطقان ولا لمكان
فالكوثري قد ادّعى من إفكه ... ضعف الحديث وهديه ذا الشانِ
بالاضطراب أعله هذا الذي ... قد ساقه الإعراض للنكران
ما قال ذلك بالدليل وإنما ... من عقله بل شبهة الشيطان
جحد النصوص ولم يعظم حقها ... يا حسرة العميان خلف فلان
فاحفظ لنص الشرع حقّاً قدره ... عقل وشرع ليس يستويان
بالسنة العصماء كن مستمسكاً ... واحذر طريق الغي والخذلان
فيها الكرامة والسعادة كلها ... من غير تبخيس ولا خسران

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣١٩).

٢- ومن حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الراحمون يرحم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء**»[(١)].

ورواه الدرامي في «الرد على الجهمية» (ص ٤٣) من حديث ابن مسعود بلفظ: «**من لم يرحم من في الأرض لم يرحمه من في السماء**»[(٢)].

وهذا صريح جدًّا في إثبات علو الرب -تعالى-.

فإن قيل: إن المراد بـ (من في السماء) هو جبريل أو الملائكة[(٣)].

فالجواب: أنَّ هذا تحريفٌ للكَلِمِ عن مواضعه، وانتقال بالنص من معناه الظاهر إلى معنىً آخر خفيٍّ لا يؤيده السِّياق، فالحديث مسوقٌ للحث على التراحم بين الناس، وأن هذا التراحم هو مظنة رحمة الرب -تعالى- فليس لذكر رحمة الملك بمعنى دعاؤه واستغفاره وجهٌ ظاهر في هذا السياق، سيما وأن

---

(١) رواه أبو داود (٧/ ١٩٤ - عون) رقم (٤٩٣١)، والترمذي (٤/ ٢٨٥) رقم (١٩٢٤) -واللفظ لهما-، ورواه أحمد (٢/ ١٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٥٩) والدارمي في «الرد على الجهمية» (ص ٤٠) وفي «الرد على المريسي» (١/ ٥١٢) واللالكائي (٢/ ٣٩٤- ٣٩٥) وفيه أبو قابوس قال عنه الذهبي في «الميزان» (٣/ ٥٦٣) لا يُعرف، ولكن يشهد له ما بعدَه. وهو في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٢١٢).

(٢) ورواهُ الطبراني في «الكبير» (٢/ ٣٥٥)، وفي سنده أبي إسحق السبيعي وهو مدلس ولكن يشهد له ما في الباب عن جرير بن عبد الله،وأبي هريرة عند البخاري برقم (٧٣٧٦) و(٥٩٩٧) وقد سكتَ عنهُ الحافظ في «الفتح» (١٠/ ٥٤١) مُقَوِّياً إيَّاه، وأودعه العلاّمة الألباني في «الصحيحة» برقم (٩٢٥).

(٣) «تحفة الأحوذي» (٥/ ٣٤٠).

الراحم الذي في السماء جاء ذكره بصيغة (الإفراد) وهذا في مثل هذه الموارد أظهرُ وأليق في حق الرب -سبحانه- منه في حق الملك.

فإن قيل: قد رُوي الحديث بلفظ: «**الراحمون يرحمهم الله، ارحموا أهل الأرض يرحمكم أهل السماء**»[1] فهذا يدل على أنهم الملائكة.

فالجواب: إنه لا معارضة ولا مناقضة بين أن تكون الملائكة في السماء تدعو للمؤمنين بالرحمة والمغفرة، وبين إثبات علوه-سبحانه- وأنه في السماء فهذا حقٌ وهذا حق، فالملائكة في السماء عند ربهم، قال -جلَّ وعلا-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾[الأعراف:٢٠٦][2].

٣- روى البخاري (٨/ ٨٤ فتح) برقم (٤٣٥١) ومسلم (٧/ ١٦٣ نووي) برقم (٢٤٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في قصة قسمة الذهب التي بعث بها علي بن أبي طالب من اليمن، وفيها قول النبي ﷺ: «..**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً**».

ومن المعلوم عند جميع العقلاء أن (في) هنا ليست للظرفية حتى يقال إنه -سبحانه- يشبه المتحيز[3] ليتوصل مِن خلاله إلى نفي العُلُو، كما ادعاه جمهور النفاة.

---

(١) كما في «المستدرك» (٤/ ١٥٩) و «مسند أحمد» (٢/ ١٦٠).

قال الحافظ الذهبي في التلخيص: صحيح، وصححه لغيره الشيخ شعيب الأرنؤوط -رحمه الله- كما في «تعليقه على المسند» (١١/ ٣٣).

(٢) انظر «إثبات علو الله» (٢/ ٢٢٢) لأسامة القصاص -رحمه الله-.

(٣) المتحيز في اللغة: اسم لما يتحيز إلى غيره، يقال: هذا لا بد أن يحيط به حيز وجودي، ولا بد=

يقول أبو بكر الضُّبَعِيُّ: العرب تضع (في) موضع (على) كقوله: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [التوبة:٢] وقوله: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه:٧١] وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ﴾ [الملك:١٦] أي: على العرش فوق السماء كما صحت بذلك الأخبار[1].

=أن ينتقل من حيز إلى حيز، قال -جلّ وعلا-:﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾[الأنفال:١٦] ومعلوم أن الخالق -سبحانه- لا يحيط به شيء من مخلوقاته، فلا يكون متحيزاً بهذا المعنى اللغوي.

وأما أهل الكلام المذموم فاصطلاحهم في المتحيز أعم من هذا، فيجعلون كل جسم متحيزا، والجسم عندهم كل ما يشار إليه، فتكون السماوات والأرض وما بينهما متحيزاً، وإن لم يسم كذلك في اللغة، والحيز تارة يريدون به معنىً موجوداً وتارةً يريدون به معنىً معدوماً، فمن تكلم باصطلاحهم وقال: إن الله متحيز بمعنى أحاط به شيء من الموجودات فهذا مخطئ، فهو -سبحانه- بائن من خلقه وإذا كان بائناً -سبحانه- عن المخلوق امتنع أن يكون متحيزاً لهذا الاعتبار.

وإن أريد بالحيز ما هو عدمي فالعدم ليس بشيء، فهو سبحانه بائن من خلقه فإذا سمي العدم الذي فوق العالم حيزاً وقيل: يمتنع أن يكون فوق العالم حتى لا يكون متحيزاً فهذا المعنى باطل، لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه بل العالم العلوي والسفلي بالنسبة للخالق -سبحانه- في غاية الصغر.

انظر «منهاج السنة» (٢/ ٥٥٥) و «الفتاوى» (١٧/ ٣٤٧) و «التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية» (١/ ١٤١).

(١) انظر «الاعتقاد» (ص ٩٠) للبيهقي و «فتح الباري» (١٣/ ٥١٣).

وهذا أحد القولين في مسألة تناوب الحروف، وهو أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض مع إفادتها التضمين لمعنىً زائد كما هو مذهب جمهور الكوفيين خلافاً للبصريين[١]، ولعل هذا هو الأنسب والأليق للبلاغة القرآنية، فقوله -سبحانه-: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾[المُلك:١٦] فيه تحقيق لعلوه، وهذا العلو مُضَمَّنٌ معنى الملازمة التامة للذات.

ومن باب آخر يقال : إن قوله (في السماء) ليست هي السماء المعروفة التي نراها بأبصارنا، وإنما هي اسم جنسٍ للعالي الذي لا يخص شيئاً وهي على معنى العلو المطلق دون السفل[٢].

يقول تقي الدين ابن تيمية في «الفتاوى» (٥/ ١٠٦): «ثم من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به أو تحويه فهو كاذب إن نقله عن غيره، وهو ضال إن اعتقده في ربه، وما سمعنا أحداً يقول: يُفهم هذا من اللفظ، ولا رأينا أحداً نقله عن واحد، ولو سُئل سائر المسلمين هل تفهمون من قول الله ورسوله «أن الله في السماء» أنها تحويه لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا»[٣]. اهـ

٤- روى «البخاري» (١٣/ ٤٩٤ - فتح) رقم (٧٤٢٠)، و«الترمذي»

---

(١) انظر «معاني النحو» (٣/ ٧ وما بعدها) د.فاضل السامرائي.

(٢) انظر «مقدِّمة في أصول التفسير» (ص٤٣) ، و«شرح العقيدة الواسطية» (١/ ٣٥٨) -للشيخ ابن عثيمين-رَحِمَهُ اللَّهُ-.

(٣) وانظر «تنبيه الخلف الحاضر» (ص١٠٢) للعلامة بداه الشنقيطي-رحمه الله-.

(٥/ ٣٣١) رقم (٣٢١٣) وغيرهما من حديث أنس ﷺ أن زينب بنت جحش ﷺ **كانت** تفخر على أزواج النبي ﷺ تقول: زوجكن أهاليكن وزوجني الله من فوق سبع سماوات.

وفي «البخاري» -أيضاً- عنها ﷺ (١٣/ ٤٩٤) رقم (٧٤٢٠): إن الله أنكحني في السماء، وروى ابن جرير في «تفسيره» من طريق الشعبي -مرسلاً[١]- قالت: وإني أنكحنيك الله من السماء وإن السفير لجبرائيل[٢].

٥- وروى «البخاري» (١١/ ٢٥٠ فتح) برقم (٦٤٠٨) و«مسلم» (١٧/ ١٧ - نووي) برقم (٦٧٨٠) -واللفظ له- من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن لله تبارك وتعالى ملائكة سيارة فُضُلاً[٣] يبتغون مجالس الذكر فإذا وجدوا مجلساً فيه ذكر قعدوا معهم، وحفَّ بعضهم بعضاً بأجنحتهم، حتى يملؤوا ما بينهم وبين السماء الدنيا فإذا تفرقوا عرجوا وصعدوا إلى السماء قال: فيسألهم الله وهو أعلم بهم من أين جئتم؟ فيقولون: جئنا من عند عباد لك في الأرض يسبحونك ويكبرونك ويهللونك ويحمدونك ويسألونك..».

(١) وما سبق يشهد له.

(٢) «تفسير ابن جرير» (٢٢/ ٢٠).

(٣) أي: زائدون عن الملائكة الحفظة المُوَكّلون بحفظ أعمال العباد، انظر «شرح مسلم للنووي» (١٧/ ١٧) و«النهاية» لابن الأثير (٣/ ٤٠٨).

المطلب الثالث
دليل الإجماع

وهذا إجماع يقيني معتبر، منقول في أكثر مصنفات أهل السنة في أبواب العقائد، وقلما يذكر أحد من اهل العلم من أهل السنة هذه المسألة إلا وينقل الإجماع عليها.

يقول الإمام أبو عثمان الصابوني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «ويعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أن الله فوق سبع سماواته على عرشه كما نطق به كتابه.. وعلماء الأمة وأعيان سلف الأمة لم يختلفوا أن الله تعالى على عرشه وعرشه فوق سماواته»[١].

ويقول الإمام الدارمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله فوق عرشه فوق سماواته»[٢]. اهـ

ويقول أبو عمر الطلمنكي: «أجمع المسلمون من أهل السنة أن الله استوى على العرش بذاته، وأنه استوى على عرشه على الحقيقة لا على المجاز، وأن الله تعالى في السماء وعلمه في كل مكان»[٣].

ويقول الإمام الأوزاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول أن الله تعالى على

(١) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص١٠٩) وانظر «القاعدة المراكشية» (ص ٧٨) .
(٢) «نقض الدارمي عثمان بن سعيد» (١/ ٢٢٨) وانظر «سير إعلام النبلاء» (١٣/ ٥٢٣).
(٣) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ١٤٢).

عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته»[١].

ويقول الحافظ البوشنجي: «هذا ما رأينا عليه أهل الأمصار، وما دلت عليه مذاهبهم فيه، وإيضاح مناهج العلماء، وصفة السنة وأهلها، أن الله فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وعلمه وسلطانه وقدرته في كل مكان»[٢].

ويقول الإمام أبو الحسن الأشعري: «وأجمعوا أنه ﷻ فوق سماواته على عرشه دون أرضه»[٣].

بل قد أجمع أهل الأديان والملل من العرب والعجم على أن الله تعالى فوق عرشه.

يقول سعيد بن عامر الضُبَعيّ -إمام أهل البصرة-: «وقد أجمع أهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش وقالوا هم ليس على العرش شيء»[٤].

---

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص (٤٠٨) وأورده الذهبي في «السير» (٧/ ١٢٠) عن أبي الفتح المدائني بإسناده إلى الأوزاعي، وجَوّد إسناده الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٩٧).

(٢) «العلو للعلي العظيم» (٢/ ١٢١٣).

(٣) «أصول أهل السنة والجماعة» (ص٧١) وانظر «الإبانة» (ص١١٥).

(٤) ذكره البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص١١) وابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٢١٥)، وانظر «الفتاوى» (٥/ ١٣٨). ومِن نكد الزَّمان وغربته أن يخرج عليك النُّفاة قائلين: إنّ إثبات العلو والصفات مأخوذ من عقائد اليهود والنصارى!! ضاربين بنصوص الوحيين عرض الحائط، فنعوذ بالله من الخذلان، ونسأله سبحانه الثبات على السنة والموافاة على الإيمان.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٥/ ٤٠٦): «وفي الإنجيل أن المسيح عليه السلام قال للحواريين: «إن أنتم غفرتم للناس فإن أباكم[١] الذي في السماء يغفر لكم.. وأبوكم الذي في السماء هو الذي يرزقكم»[٢]. اهـ

ويقول ابن قتيبة: «والأمم كلها عربها وعجمها تقول أن الله تعالى في السماء ما تركت على فطرها ولم تنقل عن ذلك بالتعليم»[٣].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٥/ ٣٢٠): «ولأنك لا تسأل أحداً من الناس عنه -أي: العلو- عربياً ولا عجمياً ولا مؤمناً ولا كافراً فتقول: أين ربك؟ إلا قال في السماء إن أفصح أو أومأ بيده أو أشار بطرفه إن كان لا يُفصح، ولا رأينا أحداً إذا دعا إلا رافعاً يده إلى السماء ولا وجدنا أحداً غير الجهمية يُسأل عن ربه فيقول في كل مكان كما يقولون، وهم يدعون أنهم أفضل الناس كلهم، فتاهت العقول، وسقطت الأخبار واهتدى جهمٌ ورجلان معه نعوذ بالله من مضلات الفتن». اهـ.

ويقول أيضاً -رحمه الله- في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢١٥) -ناقلاً كلام الموفق ابن قدامة-:

«وقال الإمام الزاهد العلامة الشيخ أبو محمد المقدسي: فإن الله وصف نفسه بالعلو في السماء، ووصفه بذلك رسوله محمد خاتم الأنبياء، وأجمع على ذلك

---

(١) انظر «الدين الخالص» (١/ ٦١) لصديق حسن خان و «مختصر العلو» (ص ٢١٦).

(٢) وانظر «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٧٣) لابن قتيبة.

(٣) «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٧٢).

العلماء من الصحابة الأتقياء والأئمة من الفقهاء، وتواترت الأخبار بذلك على وجه حصل به اليقين، وجمع الله عليه قلوب المسلمين، وجعله مغروزاً في طباع الخلق أجمعين، فتراهم عند نزول الكرب بهم يلحظون السماء بأعينهم، ويرفعون نحوها للدعاء أيديهم، وينتظرون مجيء الفرج من ربهم وينطقون بذلك بألسنتهم، لا يُنكر ذلك إلا مبتدع غالٍ في بدعته أو مفتون بتقليده واتباعه على ضلالته». اهـ.

ويقول في «مختصر الصواعق»: «ثم إن أخبر الناس بمقالات الفلاسفة قد حكى اتفاق الحكماء على أن الله والملائكة في السماء كما اتفقت على ذلك الشرائع، وورد ذلك بطريق عقلي من جنس تقرير ابن كلاب، والحارث المحاسبي وأبي العباس القلانسي وأبي الحسن الأشعري، والقاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي الحسن بن الزاغوني، وغيرهم ممن يقول : أن الله فوق العرش وليس بجسم، قال هؤلاء: وإثبات صفة العلو والفوقية له سبحانه لا يوجب الجسمية، بل ولا إثبات المكان»[1].

وفيما سبق من تقريرا ت بديعات، وإجماعات محكمات كفاية ومقنع.

(١) «مختصر الصواعق» (١/ ٢٠٢).

المطلب الرابع
العلم بإثبات العلو ضروريٌّ فطريٌّ

وهو تلك الحاجة التي يجدها كل إنسان في نفسه، فإذا أراد شيئاً أو دعا بشيء وجد نفسه طالباً لجهة العلو.

وإذ أنسَى فلا أنسى ذلك الدكتور الجامعي -الأشعري- حينما كان يتكلم عن تعظيم الله ومحبته في محاضرة له، وكان يشير بإصبعه إلى السماء في موقف يظهر فيه سلطان الفطرة، وتندحر فيه فلول البدعة والشبهة، لكنه سرعان ما أنزل يده حينما تذكر نفسه، فقلت في نفسي: سبحان الله !! كيف ينكر العاقل يقينية الفطرة متنكراً لها ويُحكّم في ذات الوقت ظنية الشبهة، والعقليات الموهومة !!

يقول ابن تيمية- رحمه الله تعالى- : «إن الذين يرفعون أيديهم وأبصارهم إلى السماء وقت الدعاء تقصد قلوبهم الرب الذي هو فوق وتكون حركة جوارحهم بالإشارة إلى فوق تَبَعاً لحركة قلوبهم إلى فوق، وهذا يجدونه كلهم في قلوبهم وَجَدًّا ضروريًّا إلا من غُيرت فطرته باعتقاد يصرفه عن ذلك»[1].

ثم إن دليل الفطرة هذا أقوى من دليل العقل عند من أنصف لاستناده إلى فطرة الله التي فطر الناس عليها، فلا يستطيع أحد تبديلها أو إنكارها إلا أن تنقل عن ذلك بالتعليم، «وذلك أن الله ﷻ قد فطر عباده على أن يتوجهوا في

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٤/ ٥١٨).

دعائهم إلى جهة الفوق رافعي أكفهم رانين بأبصارهم، فكل من نابه من العباد أمر أو مسه ضر فإنه يُرى متوجهاً بفطرته إلى جهة العلو وحدها دون الأمام أو الخلف أو اليمين أو الشمال، ولو رجع المعطلة إلى أنفسهم لوجدوا هذا المعنى مركوزاً في فطرهم كحال صاحبنا الدكتور، ولكنهم يكابرون ويحاولون إثارة الشبهات حول ما هو معلوم بالنقل والعقل والفطرة، فنهاية شبهاتهم هي إثارة الشكوك في وجه الإيمان، وهيهات هيهات أن يُعارَض الامر الثابت اليقيني بالشبهات الزائفة، فإنها سرعان ما تضمحل وتزول ويبقى الحق ثابتاً، فشتان بين وهمٍ أوصى به كل معطل من خلفه، وبين أمر فطر الله العباد عليه، وما هما في ميزان العدل سواء»[1] -لو يعقلون-.

ويقول ابن قتيبة – رحمه الله تعالى- : «ولو أن هؤلاء رجعوا إلى فطرهم وما رُكبت عليه خِلقتهم من معرفة الخالق سبحانه لعلموا أن الله تعالى هو (العلي) وهو (الأعلى) وهو بالمكان الرفيع وأن القلوب عند الذكر تسمو نحوه، وأن الأيدي تُرفع بالدعاء إليه، ومن العلو يُرجى الفرج، ويُتوقع النصر، وينزل الرزق، وهناك الكرسي والعرش والحجب والملائكة»[2].

ورحم الله ابن القيم، حيث قال في «النونية» (١/ ٢٠١ هراس):

وعلوه فوق الخليقة كلها فطرت عليه الخلق والثقلان

لا يستطيع معطل تبديلها أبداً وذلك سنة الرحمن

(١) انظر «شرح القصيدة النونية» (١/ ٢٠١-٢٠٢) لهراس.

(٢) «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٧١- ٢٧٢).

كل إذا ما نابه أمر يرى ... متوجهاً بضرورة الإنسان
نحو العلو فليس يطلب خلفه ... وأمامه أو جانب الإنسان
ونهاية الشبهات تشكيك ... وتخميش وتغبير على الإيمان
لا يستطيع تعارض المعلوم والـ ... معقول عند بدائه الإنسان
فمن المحال القدح في المعلوم ... بالشبهات هذا بين البطلان
وإذا البدائة قابلتها هذه ... الشبهات لم تحتج إلى بطلان
شتان بين مقالة أوصى بها ... بعض لبعض أول للثاني
ومقالة فطر الإله عباده ... حقاً عليها ما هما عدلان

ومما يحسن إيراده في هذا المقام تلك القصة المشهورة التي جرت بين أبي جعفر الهمذاني والأستاذ أبي المعالي الجويني -إمام الحرمين-.

يقول شيخ الإسلام كما في «الفتاوى» (٤/ ٦١):

«ومن هذا الباب ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي في حكايته المعروفة أن الشيخ أبا جعفر الهمذاني حضر مرة والأستاذ أبو المعالي يذكر على المنبر: «كان الله ولا عرش» ونفى الاستواء -على ما عرف من قوله وإن كان في آخر عمره رجع عن هذه العقيدة ومات على دين أمه وعجائز نيسابور- قال: فقال الشيخ أبو جعفر «يا أستاذ دعنا من ذكر العرش -يعني لأن ذلك إنما جاء في السمع- أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا: ما قال عارف قط «يا الله» إلا وجد من قلبه معنى يطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟»، فصرخ أبو المعالي ووضع يده على رأسه وقال:

«حيرني الهمذاني». أو كما قال ونزل[١].

فهذا الشيخ تكلم بلسان جميع بني آدم فأخبر أن العرش والعلم باستواء الله عليه إنما أخذ من جهة الشرع وخبر الكتاب والسنة بخلاف الإقرار بعلو الله على الخلق من غير تعيين عرش ولا استواء فإن هذا أمر فطري ضروري نجده في قلوبنا نحن وجميع من يدعو الله تعالى فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا». اهـ.

ولأجل هذا وغيره فقد كان السلف مطبقين على تكفيرِ من أنكر علو الله -تعالى- على خلقه[٢].

* يقول عبد الملك الميموني: «سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عمن قال: إن الله تعالى ليس على العرش، فقال: كلامهم يدور على الكفر»[٣].

* ويقول الإمام الدارمي: «ونكفرهم أيضاً لأنهم لا يدرون أين الله ولا يصفونه بأين، والله قد وصف نفسه بـ (أين) فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]»[٤].

---

(١) ذكر القصة الإمام الذهبي في كتابه «العلو» (٢/ ١٣٤٧) عن أبي منصور بن الوليد الحافظ في رسالة له إلى الزنجاني بإسناده إلى أبي جعفر بن أبي علي الحافظ، قال العلّامة الألباني: «وإسناد هذه القصة صحيح مسلسل بالحفاظ». «مختصر العلو» (ص٢٧٧).

(٢) «درء التعارض» (٧/ ٢٧) و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٢٣٣)، وهذا التكفير هو تكفيرٌ للنوع لا للعين، إلا أن تقوم الحجة الرسالية.

(٣) «المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة» (١/ ٣١٨).

(٤) «الرد على الجهمية» (ص ١٧٥).

* ويقول أبو بكر بن خزيمة -الملقب بإمام الأئمة-: «من لم يقر بأن الله على عرشه استوى فوق سبع سماواته بائن من خلقه فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلا ضُربت عنقه وألقي على مزبلة، لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة وأهل الذمة»[1].

(١) سبق تخريجه، انظر (ص٨).

المطلب الخامس
الدليل العقلي

وعلو الرب -سبحانه- فوق خلقه يثبته العقل الصريح الموافق للنقل الصحيح، وهذا الدليل العقلي يعرف بدليل السبر والتقسيم[١]، وصورته:

أن الله -جلَّ وعلا- كان ولا شيء قبله، ثم إنه -سبحانه- خلق الخلق، فإما أن يكون خلقهم داخل ذاته، أو خلقهم خارج ذاته، أو خلقهم لا داخلها ولا خارجها، فهي قسمة ثلاثية.

* **أما الأول** فباطل باتفاق، حيث يلزم منه أن يكون الرب -سبحانه- محلًّا للخسائس والقاذورات، وهذا قول حلولية الجهمية، وهو كفر باتفاق العقلاء.

* **وأما الثالث**، فهو ممتنع عقلاً، حيث يلزم منه نفي وجوده -تعالى- فهو وصف له بارتفاع النقيضين، وتشبيه له بالعدم.

* فتعيّن **الثاني**، وهو كونه خلقهم خارج ذاته الكريمة فلزمت المباينة، ويلزم حينئذٍ أن يكون عالياً على خلقه، مستوياً على عرشه[٢]، فلن تخرج القضية إذن عن صور ثلاث:

أولاً: أن يكون -سبحانه- أسفل خلقه، وهذا باطل كما لا يخفى.

---

(١) وطريقة **السبر والتقسيم** عند المناطقة وأهل الأصول هي: أن يحصر المستدل الأقسام التي يتصورها العقل ثم يبطلها واحدً بعد آخر، ويبقى ما قام عليه الدليل، والنظر الصحيح، انظر «الهداية الربانية» (١/ ٤١١).

(٢) «الهداية الربانية» (١/ ٤١٢).

ثانياً: أن يكون مساوياً ومحاذياً لهم، وهذا باطل أيضاً كالذي قبله.

ثالثاً: أن يكون -سبحانه- فوق خلقه عالياً عليهم، وهذا هو الصحيح المؤيد بالدلائل والبراهين وهو اللائق بكمال ذاته وصفاته -سبحانه-.

والمقصود هنا أن جماهير الخلائق من مثبتة علو الله على خلقه ومن نفاة ذلك على اختلاف أصنافهم يقولون بإثبات هذا التقسيم والحصر، وهو أن الشيء إما أن يكون مباينا لغيره وإما أن يكون مُحايِثاً مداخلاً، فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر ويقولون: إن هذا معلوم بالضرورة[1].

(١) «الفتاوى» (٥/ ٢٧٦).

المبحث الثاني
أبرز شبه المخالفين والجواب عنها

❐ **مدخل:**

مقالات الطوائف والفرق التي ضلت في هذا الباب ثلاثٌ:

الطائفة الأولى: حلولية الجهمية، وهم القائلون بالحلول والاتحاد، وأن الله -جلَّ وعلا- في كل مكان بذاته، وهذا المذهب معلوم بطلانه بالاضطرار، من دين المسلمين.

الطائفة الثانية: وهم معطلة الجهمية والماتريدية، ومتأخرو الأشاعرة[1] الذين يقولون: إن الله -تعالى- لا في مكان، فليس هو داخل العالم ولا خارجه ولا متصلاً بالعالم ولا منفصلاً عنه ولا فوقه ولا أسفل منه، فينفون عنه الوصفين المتقابلين[2]، وهو رَفعٌ للنَّقيضَين ممتنع ببداهة العقول.

---

(١) وقد اقتصَرْتُ في رسالتِي هذه على شُبههِم دُون باقي الطوائف وذلك بسبب شُهرتِها وانتشارِها.

(٢) وهذا الاعتقاد إنما ورثه أصحابه عن مناطقة اليونان وفلاسفتهم، حيث أرادوا الجمع بين تلك العلوم الكلامية وبين النصوص الشرعية، فإذا قيل لهم بأن هذا الذي اعتقدتموه في ربكم ممتنع في ضرورة العقل، قالوا: إنما يمتنع ذلك إذا كان الله قابلاً لها، فالدخول والخروج والفوق والتحت إنما هو للمتحيزات، والله منزه عن التحيز فانتفى قبوله لها.

والجواب: وحيثُ سَبَقَ بيانُ معنَى المتحيِّز :

أولاً: إن امتناع هذين النقيضين عام لا يستثنى منه موجود، فالتفريق بين المتحيز=

الطائفة الثالثة: وهم طوائف مِن أهل الكلام والتصوُّف، وهؤلاء يقولون: إن الله تعالى بذاته فوق العرش وفي الوقت نفسه في كل مكان.

فالقول الأول هو الغالب على عباد الجهمية، والثاني هو الغالب على نُظّارهم ومتكلميهم وأهل البحث والقياس منهم، والسبب في ذلك أنهم في حال بحثهم ونظرهم وقياسهم يقولون بسلب الوصفين المتقابلين لغلبة العلوم العقلية وضغيانها على قلوبهم، فيقولون: ليس هو داخل العالم ولا خارجه بينما في حال التعبد والتأله يقولون: إنه في كل مكان، ولا يخلو منه شيء،ذلكم أن العبادة والقصد والتوجه والدعاء فيه طلب موجود مقصود مرغوب، لأجل هذا يثبتون موجوداً في كل مكان، بينما البحث والكلام والنظر فإنه يتعلق

=وغيره باطل.

ثانياً: إن التحيز المذكور يراد به: إما أن المتحيزات تحيط به، فهذا هو الداخل في العالم، وإما أنه منحازٌ أي: مباينٌ للعالم فهذا هو الخارج، وهو الذي يوصف الله به.

ثالثاً: فالتحيز يراد به ما هو داخل العالم وما هو خارج العالم فهم يقولون ليس بمتحيز ويحملونه على المعنيين، وهو لا داخل العالم ولا خارجه، فكان معنى التحيز عندهم هو عين قولهم: لا داخل العالم ولا خارجه، وإنما غيروا العبارة ليُمَوِهوا على كل من لا يفهم حقيقة قولهم، وهو معلوم بضرورة العقل، فالحاصل أن قولهم: لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباين له ولا مداخل له، خلاف المعلوم بالضرورة، فإن العقل لا يثبت شيئين موجودين إلا أن يكون أحدهما مبايناً للآخر أو داخلاً فيه، أما إثبات موجود قائم بنفسه لا يُشار إليه ولا يكون داخل العالم ولا خارجه، فهذا مما يُعلم ببداهة العقل استحالته.

انظر: «الفتاوى» (٥/ ٢٨٥ وما بعدها)، و«التحفة المهدية» (١/ ١٢٥).

بالموجود والمعدوم، فإن لم يكن القلب في تألهٍ وعبادة سَهُل عليه النفي والسلب[1].

وأما الطائفة الثالثة فأرادت أن تجمع بين الوحي والفلسفة فضلت فوق ضلال السابقين.

وهؤلاء جميعاً معترفون أن مُستندهم ليس خبر الأنبياء وأقوال السلف بل يقولون معنا البراهين العقلية، وفي الحقيقة ما هي إلّا أوهامٌ عقلية يُعارَضُ بها كلام الله ورسوله.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوي» (١٦/ ١١٠):

«والنفاة للعلو والصفات معترفون أنه ليس مستندهم خبر الأنبياء لا الكتاب ولا السنة ولا أقوال السلف، ولا مستندهم فطرة العقل وضرورته، ولكن يقولون: معنى النظر العقلي وأما أهل السنة المثبتون للعلو فيقولون: إن ذلك ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، مع فطرة العباد عليها، وضرورة العقل ومع نظر العقل واستدلاله». اهـ.

قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾[الأنعام:١٠٦].

وقال -سبحانه-: ﴿وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾[الأحزاب:٢].

---

(١) انظر «الفتاوى» (٥/ ٢٧٢).

وقال -جلَّ شأنه-: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ بَغۡتَةٗ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾[الزُّمَر:٥٥].

فيا معشر العقلاء، هل يكون نظر العقل أهدى من شريعة الله -جلَّ وعلا- سبحانك!! ما يكونُ ولن يكون.

المطلب الأول
الشبه العقلية

◻ الشُّبهة الأولىٰ: الجهة والمكان:

زعم نفاة العلو -ونفاة الصفات عموماً- أن إثبات العُلُوّ يلزم منه أن يكون الله -سبحانه- في جهة أو في مكان أو أنه جسم متحيز متركبٌ من أجزاء وأبعاض.

والجوابُ -مُجملاً- مِن وجهَين:

أوَّلاً: وجوب العلم باختصاص الرَّبّ -سُبحانه- بالكمالات من الصِّفات مع وجوب إدراك المايزة والمفارقة بين الخالق والمخلوق.

ثانياً: قد سَبَقَ فيما سبقَ مِن تقريراتٍ: أنَّ الذي أوقعَ النُّفاة في مِثل هذه العقائد والانحرافات هو إنزالهم معاني المصطلحات الفلسفية على الألفاظ الشرعية، وهو باب ضلال عريض فإن مِثل هذه اللوازم الفاسدة لا تقوم على ساقٍ أبداً، بل هي لوازمُ منقوضةٌ مهدودة لم تقُم إلّا في عقول أصحابها ومدعيها من أتباع الفلاسفة وأحفاد المناطقة.

ثم إنّ المذهب الصواب والطريقة المرضية التي سار عليها المحققون من العلماء قديماً وحديثاً هي الاستفصال عن معاني تلك الألفاظ المجملة التي لم ترد في الكتاب والسنة نفياً أو إثباتاً فإن فُسّرت بمعانٍ توافق ما جاء في الكتاب والسنة قُبلت معانيها وأوقفت ألفاظها، وإن فُسرت بما يخالف أو يناقض الكتاب والسنة رُد لفظها ومعناها.

يوضح هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية فيقول :

«فالواجب أن ينظر في هذا الباب فما أثبته الله ورسوله أثبتناه وما نفاه الله ورسوله نفيناه والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي فنثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني وننفي ما نفته النصوص من الألفاظ والمعاني وأما الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين مثل لفظ الجسم والجوهر والمتحيز والجهة ونحو ذلك فلا تطلق نفياً ولا إثباتاً حتى ينظر في مقصود قائلها فإن كان قد أراد بالنفي والإثبات معنى صحيحاً موافقاً لما أخبر به الرسول صوب المعنى الذي قصده بلفظه ولكن ينبغي أن يعبر عنه بألفاظ النصوص لا يعدل إلى هذه الألفاظ المبتدعة المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد بها والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها وأما إن أريد بها معنى باطل نُفِي ذلك المعنى، وإن جمع بين حق وباطل أثبت الحق وأبطل الباطل»[1]. اهـ.

إذا تقرر ذلك، فإن تلك المصطلحات حادثة وفيها إجمال، وقد استعملها المتكلمون ليلبسوا على الناس دينهم .

لذا كان من المسالك المعروفة عند أهل الأهواء أنهم يسمون الصفات بغير اسمها الشرعي تنفيراً للناس عنها، فنُفاة الصفات يطلقون على الصفات الفعلية مصطلح: (حلول الحوادث)، فإذا سمع العامي مثل هذه الألفاظ نفر

(١) «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٥٥٤).

منها، وكذا الكلام في صفة العلو حيث ينسب النفاة لأهل السنة القول بالجهةِ والجسميةِ، وكذا في سائر الصفات كالوجه واليد والساق مما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ، فيُعبّرون بالألفاظ المنفرة الشنيعة عن الصفات الواردة في الكتاب والسنة حتى يصرفوا الناس عن الاعتقاد الصحيح، وحقيقة فعلهم ما هو إلّا تلبيس وتدليس.

يقول صدِّيق حسن خان -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «فسميتم ما فوق العالم : جهة، وقلتم: منزه عن الجهات.

وسميتم العرش: حيزاً، وقلتم : ليس متحيزاً.

وسميتم الصفات أعراضاً ، وقلتم : الرب منزه عن قيام الأعراض به.

وسميتم حكمته غرضاً، وقلتم : منزه عن الأغراض.

وسميتم كلامه بمشيئته ، ونزوله إلى سماء الدنيا ، ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء : حوادث ، وقلتم : هو منزه عن حلول الحوادث.

وحقيقة هذا التنزيه أنه منزه عن الوجود ، ومن الماهية، ومن الربوبية، ومن الملك، وعن كونه فعالاً لما يريد، بل عن الحياة والقيومية»[1].

وأما الجواب المفصَّل-:

فإن من أراد بلفظ الجهة والمكان أمراً عدميًّا وهو العلو المطلق أي: ما فوق

(١) انظر: «الدين الخالص» (١/ ١٠٧-١٠٨) لِصدِّيق حسن خان.

العالم المخلوق، فالله -جلَّ وعلا- فوق العالم على عرشه بهذا المعنى حيث جاءت بذلك الأخبار وتواترت في إثباته الآثار، وصُنفت فيه المصنفات والأسفار وهذا المعنى للجهة والمكان حقٌ، وهو مراد من أطلقه من أهل السنة كالإمام الدارمي وغيره -رحم الله الجميع-.

وأما من أراد بالجهة والمكان ما يتبادر لأذهان جماهير الناس عند الإطلاق، وهو المكان المخلوق، فالله -جلَّ وعلا- منزه عن الجهة والمكان بهذا المعنى والذي مؤداه أن يكون الله حالاً في خلقه، وأن خلقه محيطون به.

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «الفتاوى» (٣/ ٤١-٤٢): «فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السماوات وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه كما في إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك وقد عُلم أن ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق والخالق مباين للمخلوق -سبحانه وتعالى- ليس في مخلوقاته شيء من ذاته؛ ولا في ذاته شيء من مخلوقاته. فيقال لمن نفَى الجهة:

أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلاً في المخلوقات.

أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟

فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات وكذلك يُقال لمن قال الله في مكان:

أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟

أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟

فإذا أردت الاول فهو حق وإذا أردت الثاني فهو باطل». اهـ[1].

والحاصل أن من أراد بنفي الجهة أنه – سبحانه- منزه عن جهة وجودية تحيط به وتحويه وتحصره إحاطة الظرف للمظروف ،فنعم، هو أعظم من ذلك وأكبر وأعلى، ولكن لا يلزم من كونه فوق عرشه هذا المعنى.

ومن أراد بالجهة أمراً يوجب مباينة الخالق للمخلوق وعُلوّه على خلقه واستوائه على عرشه فنَفيُ هذا المعنى باطل وتسميته (جهة) اصطلاح يُراد به التوصل إلى نفي ما دل عليه العقل والنقل والفطرة.

□ والشبهة الثانية: التجسيم والتركيب والتحيُّز:

والكلام هنا هو من جنس الكلام السابق، حيث إن الكلام فيه مُقرر، وعامة مصنفات أهل السنة لا تخلو من ذكره وبيانه، ولكن نذكر طرفاً من كلام شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية في هذه المسألة وذلك لفائدتين:

الأولى: بيان أن منهج السلف، والذي نعتقد أنّ ابن تيمية خير من فسّره وعبّر عنه، هو منهج تأصيلي نقدي يقوم على الإعلاء من شأن النقل، وإعمال العقل، ولكن ضمن حدوده ومجاله.

---

(١) وانظر «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٥٥٨).

الثانية: رد الكذب والافتراء عن شيخ الإسلام، والذي ينسبه إليه أعداؤه وخصومه، من القول بالجسمية والتركيب[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «منهاج السنة» (٢/ ١٣٤): «لفظ الجسم فيه إجمال، قد يُراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة فجُمعت أو ما يقبل التفريق والانفصال... والله تعالى منزه عن ذلك كله عن أن يكون متفرقاً فاجتمع أو أن يقبل التفريق والتجزئة التي هي مفارقة بعض الشيء بعضاً وانفصاله عنه أو غير ذلك من التركيب الممتنع عليه.

وقد يُراد بالجسم ما يُشار إليه أو ما يُرى أو ما تقوم به الصفات والله تعالى يُرى في الآخرة وتقوم به الصفات ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم، فإن أراد بقوله ليس بجسم هذا المعنى قيل له: هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول وأنت لم تقم دليلاً على نفيه، وأما اللفظ فبدعة نفياً وإثباتاً فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات الله -تعالى- لا نفياً ولا إثباتاً».

ويقول -رَحِمَهُ اللَّهُ- (٢/ ٢١١):

«إذا قال القائل إن الباري تعالى جسم قيل له: أتريد أنه مركب[٢] من

---

(١) ومن الأبحاث الجادة كتاب «مقالة التجسيم دراسة نقدية لخطاب خصوم ابن تيمية المعاصرين» د. فهد هارون.

(٢) ولفظ التركيب له معانٍ: **أحدهما**: التركيب من متباينين فأكثر ويسمى تركيب مزج=

الاجزاء كالذي كان متفرقاً فركب أو أنه يقبل التفريق سواء قيل اجتمع بنفسه أو جمعه غيره أو أنه من جنس شيء من المخلوقات أو أنه مركب من المادة والصورة أو من الجواهر المنفردة فإن قيل هذا قيل: هذا باطل، وإن قال: أريد به أنه موجود أو قائم بنفسه كما يذكر عن هشام ومحمد بن كرام وغيرهما ممن أطلق هذا اللفظ أو أنه موصوف بالصفات أو أنه يُرى في الآخرة أو أنه يمكن رؤيته أو أنه مباين للعالم فوقه ونحو هذه المعاني الثابتة بالشرع والعقل قيل له: هذه معانٍ صحيحة ولكن إطلاق هذا اللفظ على هذا بدعة في الشرع مخالف للغة

=كتركيب الحيوان من الطبائع والأعضاء وهذا المعنى منفي عن الله بالاتفاق، ولا يلزم من علوه -سبحانه- أو اتصافه بصفات الكمال أن يكون مركباً بهذا المعنى.

الثاني: تركيب الجوار، كمصراعي الباب، ولا يلزم من ثبوت صفاته سبحانه ثبوت هذا المعنى مِن التَّركيب.

الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة، وهي الجواهر المفردة، والتي هي أصغر شيء في المادة.

الرابع: التركيب من الهيولى والصورة، كالخاتم -مثلاً- هيولاه الفضة، وصورته معروفة وهذا المعنى والذي قبله منفيان أيضاً عن الله سبحانه.

وأما التركيب من الذات والصفات، فهذا النوع سماه أهل الكلام تركيباً لينفوا به صفات الرب تعالى، وإطلاق لفظ التركيب على هذا المعنى لا يُعرف في اللغة ولا في استعمال الشارع بل هو اصطلاح حادث والاصطلاحات الحادثة لا تغير المعاني اللغوية والحقائق الشرعية فلو اصطُلِح على تسمية الذات المشتملة على الصفات بـ(المُركّب) لم يكن ذلك مُغيراً للمعاني الشرعية تماماً كما لو اصطُلح على تسمية اللبن خمراً فإن ذلك لا يكون مُحرّماً للَّبن. انظر : «شرح العقيدة الطحاوية» (٢٤٥-٢٤٦).

فاللفظ اذا احتمل المعنى الحق والباطل لم يطلق بل يجب أن يكون اللفظ مثبتاً للحق نافياً للباطل(١).

وإذا قال: ليس بجسم قيل: أتريد بذلك أنه لم يركبه غيره ولم يكن أجزاء متفرقة فركب أو أنه لا يقبل التفريق والتجزئة كالذي ينفصل بعضه عن بعض.

أو تريد به شيئاً يستلزم نفي اتصافه بالصفات بحيث لا يرى ولا يتكلم بكلام يقوم به ولا يباين خلقه ولا يصعد إليه شيء ولا ينزل منه شيء ولا تعرج إليه الملائكة ولا الرسول ولا ترفع إليه الأيدي ولا يعلو على شيء ولا يدنو منه شيء ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا مباين له ولا محايث له ونحو ذلك من المعاني السلبية التي لا يُعقل أن يتصف بها إلا المعدوم.

فإن قال: أردت الأول قيل: المعنى صحيح لكن المطلقون لهذا النفي أدخلوا فيه هذه المعاني السلبية ويجعلون ما يوصف به من صفات الكمال الثبوتية مستلزمة لكونه جسماً فكل ما يُذكر من الامور الوجودية يقولون هذا تجسيم ولا ينتفي ما يسمونه تجسيماً إلا بالتعطيل المحض».

ويقول -رَحِمَهُ اللَّهُ- في (٢/ ١٦٤) من «منهاج السّنة»:

«فيُراد بالمركب ما ركبه غيره، وما كان متفرقاً فاجتمع، وما يقبل التفريق، والله -تعالى- منزه عن هذا بالاتفاق. وأما الذات الموصوفة بصفات لازمة لها،

(١) انظر -للفائدة-: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٧٢-٢٧٣).

فإذا سمي هذا تركيباً كان هذا اصطلاحاً خاصاً، ليس هو المفهوم من لفظ المركب»[1].اهـ.

المقصود مما سبق هو وجوب الاستفصال والتفصيل فيما يطلقه أهل الكلام من الألفاظ الحادثة المتضمنة للمعاني الباطلة، وحاصل ما قرره شيخ الإسلام أن من أطلق لفظ الجسم أو نفاه عن الباري -جلَّ وعلا- فهو مخطيءٌ، حيث إن في النفي سلب ما قد يكون واجباً على الله مِن الصِّفات والكمالات كما قد يكون في الإثبات ما مُقتضاه تشبيه الله بخلقه، فلذلك كان التفصيل هو الصواب.

فمن أطلق على الله لفظ الجسم وأراد به إثبات ذات موصوفة بصفات، وأنه سبحانه يُشار إليه ويُرى في الآخرة، ونحو هذه المعاني الصحيحة، فهذا حقٌّ من جهة المعنى ويجب قبوله، ومن أطلق لفظ الجسم على الله وأراد أنه -سبحانه- جسم كالأجسام المركبة من أجزاء وأبعاض كأعضاء الآدمي التي تقبل التفرق

(١) لفظ الجسم في لغة العرب ولغة القرآن يطلق على كل ما يُشغل حيزاً، قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[المنافقون:٤] وعلى هذا فلا يقال للهواء في لغة القرآن: جسم، ولا يقال للنفس الخارج من الإنسان: جسم، ولا يقال للروح التي في الإنسان: جسم، ولكن الفلاسفة اصطلحوا على إطلاق لفظ الجسم على هذه الأشياء وعلى غيرها من المركب من الجواهر والأعراض أو المادة والصورة، أو الجوهر الفرد، أو القائم بنفسه... إلخ من هذه المعاني الموجودة عندهم، وبناءً على هذا الأصل الفاسد نفوا عن الله الصفات والكمالات. انظر «درء التعارض» (١/ ٢٨٠ وما بعدها)، و«منهج السلف بين العقل والتقليد» (ص١٠٠- ١٠١).

والاجتماع، فإطلاقه باطلٌ لفظاً ومعنىً، وعليه:

* فمن نفى إطلاق لفظ الجسم على الله وأراد المعنى الأول فقد نفى ما أثبته الله لنفسه من الصفات والكمالات اللائقة به -سبحانه- ومن أثبته فقد أصاب في المعنى دون اللفظ.

* وأما من نفى إطلاق لفظ الجسم على الله وأراد به المعنى الثاني فهو مصيب، حيث نفى عن الله ما مقتضاه مماثلة المخلوقين، ومشابهة المحدثين.

* وأما من أطلق لفظ الجسم على الله وأراد به المعنى الثاني فقد شبّه الله بخلقه.

*** وأمّا (التحيُّز) فالكلام فيه من جنس الكلام السابق.**

يقول الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين -رَحِمَهُ اللَّهُ- كما في «تقريب التدمرية» (ص ٥٣- ٥٤):

لفظ المتحيز أو الحيز ليس في الكتاب والسنة إثباته ولا نفيه عن الله-تعالى-، فليس فيهما أنه في حيز أو متحيز ولا أنه ليس كذلك...

أما اللفظ، فلا نثبته ولا ننفيه، لعدم ورود السمع به، وأما المعنى، فينظر: ماذا يُراد بالحيز أو المتحيز؟

أيُراد به: أن الله -تعالى- تحوزه المخلوقات وتحيط به، فهذا معنى باطل، منفي عن الله -تعالى-، لا يليق به، فإن الله أكبر وأعظم وأجل من أن تحيط به المخلوقات وتحوزه، كيف وقد وسع كرسيه السماوات والأرض، والأرض

جميعا قبضته يوم القيامة، والسماوات مطوية بيمينه؟! وفي «الصحيحين» وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه النبي ﷺ قال: «**يقبض الله تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة، ويطوي السماوات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟**»[1]، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم»[2].

أم يُراد **بالحيز أو المتحيز**: أن الله منحاز عن المخلوقات، أي: مباين لها، منفصل عنها، ليس حالًّا فيها، ولا هي حالّةٌ فيه، فهذا حق ثابت لله، كما قال أئمة أهل السنة: هو فوق سماواته، على عرشه، بائن من خلقه. اهـ.

ومن خلال ما سبق ذكره وتفصيله يظهر لكل منصفٍ صحة مسلك أهل السنة في التلقي والاستدلال وأن منهجهم منضبط بقواعد الشرع الصحيح والعقل الصريح.

□ الشُّبهة الثالثة:

قال النفاة : إن إثبات العلو لو كان بديهياً لامتنع اتفاق جماهير الناس على إنكاره، وهم من سوى الحنابلة والكرامية.

والجواب: إن العكس هو الصحيح، فإن جماهير الخلق على إثبات العلو لله -تعالى- فإنه لم يطبق على نفي العلو إلا من أخذوا علومهم ومعارفهم بعضهم

(١) سبق تخريجه (ص٣٦).

(٢) سبق تخريجه (ص٣٧).

عن بعض من الأفراد والجماعات كما أخذ النصارى دينهم بعضهم عن بعض، وكذلك اليهود والرافضة، أما أهل الفطر السليمة التي لم تتغير فلا ينكرون ذلك، وعليه: فإن أهل المذاهب الموروثة لا يمتنع إطباقهم على جحد العلوم الضرورية أما جمهور الناس وعوامهم فقد يوافق بعضهم على إنكار الجهة أو المكان حين يُقصد بنفيها معنىً صحيحاً مثل نفي أن الله محصور في خلقه أو أنه مفتقرٌ إلى مخلوق إلى غير ذلك من المعاني التي يجب نفيها عن الله -تعالى-.

أما لو قُصد بذلك أن الله ليس فوق السماوات، وأنه ليس فوق العالم إله موجود فهذا لا يوافق عليه أحد بفطرته، وإنما يوافق عليه من قامت عنده شبهة من شبه النفاة[1].

ومن وجه آخر، فقد سبق أن إجماع المسلمين قديماً ثابت على خلاف ما كان عليه أهل التأويل، فإن السلف الصالح من صدر هذه الأمة وهم الصحابة الذين هم خير القرون، والتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم كانوا مجمعين على ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات وإجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وهم خير القرون بنص الرسول ﷺ، وإجماعهم حجة ملزمة لأنه مقتضى الكتاب والسنة ، وحسبك بمن ذكرهم ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» والذهبي في «العلو» من الصحابة والتابعين وتابعيهم

(١) «درء التعارض» (٦/ ٢٧١) باختصار وتهذيب، وانظر -لزاماً- «الفتاوى» (٥/ ٢٧٤) و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٢٤٤).

وأتباعهم من الأئمة والعلماء ممن نصّوا على إثبات علو الله تعالى فوق خلقه بما يخالف ما عليه النفاة، وهي مسألة واحدة من مسائل الاعتقاد، فكيف إذا أضيف إليهم من نصّوا على بقية مسائل الاعتقاد بما يخالف ما عليه النفاة»؟[1].

فجمهور الناس ممن سلمت فطرتهم على إثبات العلو، ولم يخالف في ذلك إلا من قامت عنده شبهة من شبه النفاة أو من ورث دينه عمن قامت عنده شبهة، كأصحاب المذاهب الموروثة.

ثم إن كثرة الأتباع لفكرة أو عقيدة لا تدل على أنها الحق، بل الحق ما وافق الكتاب والسنة، فالتكثُّر بالنّاس دليل الإفلاس.

وفي هذا يقول الشيخ عبد المحسن العباد – حفظه الله تعالى- :

«**الثاني**: ثم إنَّه لو سُلِّم أنَّهم بهذه النِّسبة؛ فإنَّ الكثرةَ لا تدلُّ على السلامة وصحَّة العقيدة، بل السَّلامةُ وصحَّةُ المعتقد إنَّما تحصل باتِّباع ما كان عليه سلف هذه الأمَّة من الصحابة ومَن سار على نهجهم، وليست باتِّباع معتقد توفي صاحبُه في القرن الرابع، وقد رجع عنه، وليس من المعقول أنَّ يُحجب حقٌّ عن الصحابة والتابعين وأتباعهم، ثم يكون في اتِّباع اعتقاد حصلت ولادتُه بعد أزمانهم.

الثالث: أنَّ مذهب الأشاعرة إنَّما يعتقده الذين تعلَّموه في مؤسَّسات علمية، أو تعلَّموه من مشايخ كانوا على مذهب الأشاعرة، وأمَّا العوام- وهم الأكثرية

(١) انظر «درء التعارض» (٦/ ٩١) و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٢٤٦) و«القواعد المُثلى» (ص ٧٩-٨٠) و(الأشاعرة في ميزان أهل السنة) ص(٧٨٢) فيصل قزار.

- فلا يعرفون شيئاً عن مذهب الأشعرية، وإنَّما هم على الفطرة التي دلَّ عليها اعتقاد الجارية في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه والعقيدة المطابقة للفطرة هي عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة»[١].

ثم إنه يمكن إنكار البدهيات الشرعية عند من كثرت ممارساته للعلوم العقلية المخالفة لعلوم الأنبياء بل ووصف اليقينيات الشرعية بالوهميات فإن من مارس مذهباً من المذاهب برهةً من الزمان ونشأ عليه وصار يقرره ويدافع عنه فإنه سيجزم بصحته وبطلان ما يخالفه[٢].

❐ الشُّبهة الرابعة:

اعترض نفاة العلو على استدلالنا على العلو برفع الأيدي إلى السماء حين الدعاء بأن ذلك لأجل أن السماء هي قبلة الدعاء، وقالوا: قولكم منقوض بوضع الجبهة على الأرض.

والجواب: إن الزعم بأن السماء هي قبلة الدعاء كما أن الكعبة هي قبلة الصلاة هو مجرد دعوى، فالمسلمون مجمعون على أن قبلة الداعي هي قبلة الصلاة [٣] ودليل هذا ما ثبت من اطراد فعله ﷺ، فقد روى البخاري في «صحيحه» (٢٠/ ٦٦٥ فتح) برقم (١٠٢٨) من حديث زيد بن عبد الله الأنصاري قال: خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى يصلي، وأنه لما دعا أو أراد أن

(١) «قطف الجنى الداني شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني» (ص٣٥- ٣٦).

(٢) انظر «آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي» (١١/ ٥٤١).

(٣) «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٢٤٨) و «الرد على البكري» (١/ ٢٤).

يدعو [استقبل القبلة] وحول رداءه. وقد بوب الإمام البخاري بقوله باب [استقبال القبلة في الاستسقاء]، وقال في (١١/ ١٧٢ فتح) باب [الدعاء مستقبل القبلة].

قال الحافظ في «الفتح» (١١/ ١٧٣): «وقد ورد في استقبال القبلة في الدعاء من فعل النبي ﷺ عدة أحاديث منها حديث عمر عند الترمذي، ولمسلم[١] والترمذي[٢] من حديث ابن عباس عن عمر: لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين **فاستقبل القبلة** ثم مد يديه فجعل يهتف بربه.. الحديث، وفي حديث ابن مسعود: (**استقبل النبي ﷺ الكعبة** فدعا على نفر من قريش..) الحديث متفق عليه، وفي حديث عبد الرحمن بن طارق عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان إذا جاء مكاناً من دار يصلي **استقبل القبلة** فدعا.. الحديث، أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له[٣].

وفي حديث ابن مسعود: (رأيت رسول الله ﷺ في قبرعبد الله ذي النجادين الحديث.. وفيه: (فلما فرغ من دفنه استقبل القبلة رافعاً يديه) أخرجه أبو عوانة في «صحيحه».». اهـ.

---

(١) (صحيح مسلم ١٢/ ٣٠٥ - نووي) برقم (٤٥٦٣).

(٢) (٥/ ٢٥٠) برقم (٣٠٨١)، وانظُر «إرواء الغليل» (٥/ ٤٥-٤٦).

(٣) قال الإمامُ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: إسناده ضعيف لجهالة عبد الرحمن بن طارق واضطرابه في إسناده؛ فمرَّةً قال عن أمه، وتارةً عن أبيه، وتارةً عن عمِّه، قال البُخاريُّ: لمْ يصح. اهـ.

وانظُر «ضعيف سنن أبي داود» (ص١٥٦) برقم (٢٠٠٧)، والنَّسائي في «الصُّغرى» (ص٣٩٩) برقم (٢٨٩٩).

لذا يقول ابن تيمية – رحمه الله– : «وهذا أصل مستمر فإنه لا يُستحب للداعي أن يستقبل إلا ما يُستحب أن يصلي إليه»[١].

ويقول –رَحِمَهُ اللَّهُ– في «الرد على البكري» (١/ ٢٤) في معرض نقضه للرواية المكذوبة على الإمام مالك في استحباب استقبال قبر النبي ﷺ حين الدعاء، يقول: «فما أعلم إماماً خالف في أنه يستقبل القبلة حين الدعاء، بل الأئمة متفقون على أن قبلة المسلمين التي يستقبلونها في جميع أدعيتهم وأمكنتهم هي الكعبة، ويُستحب لكل من دعا الله أن يستقبل الكعبة حيث كان وأين كان، كما كان النبي ﷺ يستقبلها، فيستقبل وقت الذكر والدعاء بعرفة ومزدلفة وبين الجمرات وعلى الصفا والمروة وعقب الصلاة»[٢]. اهـ.

فالقول بأن السماء هي قبلة الدعاء ضعيفٌ، فالسنن والآثار واتفاق الأئمة على خلافه [٣].

ثم إن القبلة هي ما يستقبله الإنسان بوجهه، أما ما يرفع الإنسان إليه رأسه

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٢٤٠).

(٢) وانظر «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٢٩٢).

(٣) سُئل الشيخ عبد الرزاق عفيفي –رَحِمَهُ اللَّهُ– سؤالاً نصه: ما هي قبلة الدعاء؟ فأجاب: السماء هي قبلة الدعاء ورفع اليد إلى السماء من أدلة أهل السنة على علو الله –تعالى–. اهـ. «فتاوى سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي» (ص ٣٥٣).

وهذا القول خطأٌ من الشيخ –رَحِمَهُ اللَّهُ– إلا أنه لا يعدو أن يكون خطأً لفظياً لا ينبني عليه خللٌ أو زلل في الاعتقاد، حيث إن قائله مثبت لعلو الله –سبحانه–، وهذا بخلاف من جعل هذا القول دليلاً يصرف به النصوص والأدلة المثبتة لعلوه –سبحانه– عن معانيها.

أو بصره فهذا بالاتفاق لا يُسمى قبلةً لا حقيقةً ولا مجازاً، قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:١٤٤] فلا يجوز بعد هذا أن يُقال إن السماء قبلة بعد أن حوّل الله نبيه ﷺ إلى قبلة واحدة دون التي كان يقلب وجهه فيها.

* وأما دعواهم بأن إثبات للعلو منقوضٌ بالسجود أو بوضع الجبهة على الأرض، فغير صحيح، فإن وضع الجبهة على الأرض هو علامة تعظيم لمن يُسجد له، فهو مما يفعله الناس لكل من يعظمونه من غير أن يكون في ذلك تلازم مع اعتقاد العلو أو عدمه. ولهذا يسجد المشركون لأصنامهم ومعبوداتهم[1].

وفي لفتة بديعة يقول الشيخ أسامة القصاص -رَحِمَهُ اللَّهُ- (١/ ٧٤): «فالسجود عندما كان غاية في التذلل والخضوع، وصفته تتضمن الاعتراف بالسفول، شُرع لنا أن نقول أثناء ذلك (سبحان ربي الأعلى) وهو الاعتراف باللسان بعلو الله -تعالى- مقابل الاعتراف بسفول المخلوقات». اهـ.

□ الشُّبهة الخامسة:

قال النفاة: العالم كُرة، فإذا قلتم إن الله في جهة فوق لكان أسفل بالنسبة لسكان الوجه الآخر، فانتقض قولكم في مسألة العلو.

والجواب: إن القائلين بأن العالم كرة يقولون: إن السماء عالية على الأرض من

(١) «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٢٤٨).

جميع الجهات والأرض تحتها من جميع الجهات، وكذلك الأرض باعتبار سكانها هم فوقها من جميع الجهات، فلا يُقال فيهم: فوق وتحت، بل كلهم فوق، فالأفلاك والسماوات والأرضون ما لها إلا جهتان، علوٌ وسفول فإذا كنت في مكان وشخصٌ آخر في جهة الأرض الأخرى فهو يتصور أنك تحته، وأنت تتصور أنك فوقه، والواقع أن الجميع في العلو بالنسبة للأرض، والسُفل إنما هو للمركز في وسط الأرض بمعنى: أنه لو انخرق من هنا خرقٌ ومن جهة الأرض الأخرى خرقٌ، ونزل من هنا شخصٌ ونزل من هناك شخصٌ آخر فإنه ستلتقي رجلاهما في المركز، فإذا استمرا بعد ذلك وتجاوزا المركز فإنهما يكونان صاعدين والحالة هذه، فالمقصود أن الأرض والسماء ما لهما إلا جهتان: العلو والسُفل، أما سائر المخلوقات المتحركة فلها جهاتٌ ستٌ أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت[1].

فإذا كان الأمر كذلك، فإن الملائكة الذين في السماوات هم كلهم فوق الأرض، وليس بعضهم تحت بعض[2]، ولا هم تحت شيءٍ من الأرض، فالذين في ناحية الشمال -مثلاً- ليسوا تحت الذين في ناحية الجنوب، وكذلك ليست السماء تحتنا في حالٍ من الأحوال، فإن هذا هو العلو الذاتي، فلا يلزم من كون الخالق سبحانه فوق السماوات أن يكون تحت شيء من المخلوقات، فمن احتج بهذه الحجة فهو مُحتجٌ بالخيال والأوهام، مما لا حقيقة تحته.

فإذا كانت المخلوقات التي في السماوات لا يلزم من علوها على ما يُقابلها

(١) «الهداية الربانية» (١/ ٤٦٥).

(٢) باعتبار النظر إلى السَّماء المُقابلة التي تلي جهة الأرض الأُخرَى، لا باعتبار الفوقية المباشرة.

أن تكون تحت ما في الجانب الآخر من العالم فالعلي الأعلى -سبحانه- أولى أن لا يلزم من علوه على العالم أن يكون تحت شيءٍ منه، فالله -جلَّ وعلا- أجلُّ وأعظم من أن يقدر العباد قدره، أو تدركه أبصارهم، أو يحيطوا به علماً، وكل من في السماوات والأرض في قبضته، لم يجب -والصورة هذه- أن يكون -جلَّ وعلا- تحت العالم أو تحت شيءٍ منه فإن الواحد منا إذا قبض شيئاً في يده وأحاطت يده بذلك الشيء، فلا يجوز أن يُقال هنا: إن أحد جانبي هذا الشيء المقبوض فوق اليد وذلك لكمال إحاطة اليد بهذا المقبوض ولو قُدِّر من جعله فوق بعضها بهذا الاعتبار، لم يكن هذا صفة نقص بل هو كمال، وذلك لكمال الأحاطة كما قدمنا.

«ولا ريب أن أهل هذا العلم حكموا بما اقتضته الهندسة، وحكمها صحيح لأنه ببرهان لا يكابر الحس فيه بأن الأرض في جوف العالم العلوي، وأن كرة الأرض في وسط السماء كبطيخة في جوف بطيخة، والسماء محيطة بها من جميع جوانبها، وأن أسفل العالم هو جوف كرة الأرض وهو المركز، ونحن نقول جوف الأرض السابعة وهم لا يذكرون السابعة، لأن الله تعالى أخبرنا عن ذلك، وهم لا يعرفون ذلك وهذه القاعدة عندهم هي ضرورية لا يكابر الحس فيها أن المركز هو جوف كرة الأرض، وهي منتهى السُفل، والتحت، وما دونه لا يسمى تحتاً، بل لا يكون تحتاً، ويكون فوقاً بحيث لو فرضنا خرق المركز وهو سُفل العالم إلى تلك الجهة لكان الخرق إلى جهة فوق، ولو نفذ الخرق إلى السماء من تلك الجهة الأخرى لصعد إلى فوق.

وبرهان ذلك أنا لو فرضنا مسافراً سافر على كرة الأرض من جهة المشرق إلى جهة المغرب، وامتدت مسافة المشي على كرة الأرض إلى حيث ابتدأ بالسير وقطع الكرة مما يراه الناظر أسفل منه، وهو في سفره هذا لم تبرح الأرض تحته والسماء فوقه، فالسماء التي يشهدها الحس تحت الأرض هي فوق الأرض لا تحتها؛ لأن السماء فوق الأرض بالذات فكيف كانت السماء كانت فوق الأرض من أي جهة فرضتها، ومن أراد معرفة ذلك فليعلم أن كرة الأرض النصف الأعلى منها ثقله على المركز، والنصف الأسفل ثقله على النصف الأعلى أيضاً على جهة المركز، والنصف الأسفل هو أيضاً فوق النصف الأعلى، كما أن النصف الأعلى فوق النصف الأسفل، ولفظ الأسفل فيه مجاز بحسب ما يتخيل الناظر، وكذلك كرة الماء محيطة بكرة الأرض إلا سدسها، والعمران على ذلك السدس، والماء فوق الأرض كيف كان، وإن كنا نرى الأرض مدحية على الماء فإن الماء فوقها، وكذلك كرة الهواء محيطة بكرة الماء وهي فوقها، وإذا كان الامر كذلك فالسماء التي تحت النصف الأسفل من كرة الأرض هي فوقه لا تحته؛ لأن السماء على الأرض كيف كانت، فعلوها على الأرض بالذات فقط لا تكون تحت الأرض بوجه من الوجوه.

وإذا كان هذا جسم وهو السماء علوها على الأرض بالذات فكيف من ليس كمثله شيء، وعلوه على كل شيء بالذات، كما قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، وقد تكرر في القرآن المجيد ذكر الفوقية: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ

مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠]، و:﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر:١٠]، و: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٨]، لأن فوقيته -سبحانه- وعلوه على كل شيء ذاتيٌّ له، فهو العلي بالذات، والعلو صفته اللائقة به، كما أن السفول والرسوب والانحطاط ذاتي للأكوان عن رتبة ربوبيته، وهو كما كان قبل خلق الأكوان، وما سواه مستقل عنه بالذات، وهو سبحانه العلي على عرشه يدبر الأمر من السماء إلى الأرض، ثم يعرج الأمر إليه فيحيي هذا، ويميت هذا، ويمرض هذا، ويشفي هذا، ويُعِزُّ هذا، ويذل هذا، وهو الحي القيوم القائم بنفسه، وكل شيء قائم به، فرحم الله عبداً وصلت إليه هذه الرسالة، ولم يعالجها بالإنكار وافتقر إلى ربه في كشف الحق آناء الليل والنهار، وتأمل النصوص في الصفات، وفكر بعقله في نزولها، وفي المعنى الذي نزلت له، وما الذي أُريد بعلمها من المخلوقات، ومن فتح الله قلبه عرف أنه ليس المراد إلا معرفة الرب تعالى بها، والتوجه إليه منها، وإثباتها لها بحقائقها وأعيانها، كما يليق بجلاله وعظمته، بلا تأويل ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، ولا جمود ولا وقوف، وفي ذلك بلاغ لمن تدبر، وكفاية لمن استبصر إن شاء الله تعالى»[1].

(١) وهذا النقل منسوب لأبي محمد الجويني والد إمام الحرمين في: «رسالة في إثبات الاستواء والفوقية» والمطبوعة ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية» (١/ ١٨٦) وأصل الرسالة هي لابن شيخ الحزَّامين والمطبوعة عن المكتب الإسلامي باسم «النصيحة في صفات الرب جل وعلا» وليس فيها النص الذي أوردناه أعلاه.

وحاصل ما سبق هو أن السماء فوق الأرض بالذات، فليست هي تحت جزء الأرض الآخر، كما قد يُتصور للناظر، ودليل ذلك أن المسافر لو انطلق من نقطةٍ ما، ودار حول الأرض ثم وصل إلى حيث بدأ، فإن الأرض ما زالت تحته، والسماء ما زالت فوقه، فعلو السماء على الأرض علو ذاتي، فلا يصح إطلاق القول بأن السماء تحتنا، أو الملائكة الذين في جزء الأرض الآخر أسفل منا، وهكذا، فهذا لم يقل به أحد، فإذا تقرر ذلك وعُلم أن السماء فوق الأرض من كل الجهات، وكذا سكانها وعُمارها من الملائكة هم أيضاً فوق الأرض من كل وجه، فليُعلم أيضاً أن علو الخالق -سبحانه- هو أولى وأولى، ومن غير أن يكون في ذلك محاذير مظنونة ولوازم موهومة.

* وأما دعوى أنه يلزم أن يكون الله فلكاً مستديراً محيطاً بالعالم حتى يكون عالياً عليه.

فيقال: على هذا التقدير إذا كان الله -جلَّ وعلا- محيطاً لم يكن سافلاً البتة، بل يكون عالياً مطلقاً وعلى هذا فإذا كان هو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، وهو الباطن الذي ليس دونه شيء كان محيطاً بالعالم عالياً عليه مطلقاً ولم يلزم من ذلك أن يكون فلكاً ولا مشابهاً للفلك، فإن الواحد من الآدميين تحيط قبضته بما في يده من جميع جوانبها، وليس شكلها شكل يده، ولا شكل يده شكلها، ثم إن العلو لا يشترط فيه الإحاطة، وإن كانت الإحاطة لا تناقضه، أوَلَيس يعلمون أن الله تعالى فوق العالم وإن لم يعلموا أن الله محيط به[1] . اهـ.

(١) «درء التعارض» (٣/ ٢٧٧).

□ الشُّبهة السادسة:

قال النفاة: إن أكثر علماء الأمة من الأشاعرة وعلى رأسهم أئمة كبار شهدت لهم الأمة بالفضل والخيرية كالحافظ ابن حجر والإمام النووي، فصار مذهبنا واعتقادنا صواباً، إذ عليه جمهور العلماء، وأئمة الدين.

والجواب: إن هذه الدعوى العريضة يعوزها السبر والتحقيق وصاحبها أحد رجلين:

- رجل دَعيٌّ، متعلق بالظنون والأوهام، يسعى لنصرة مذهبه وعقيدته بمجرد الدعاوى الحائرة.

- ورجلٌ قد استقرأ مناهج أئمة الإسلام استقراءً تاماً، فظهر له بجلاء ذلك التمايز بين من كان منهم على عقيدة الأشاعرة أصولاً وتقريراً واستدلالاً ونصرةً[1] وبين من كان منهم على عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين أصولاً وتقريراً واستدلالاً ونصرةً.

ولا شك أن هذا الأخير غير موجود ولا يكاد يوجد إذ إن مثل هذا العمل يحتاج إلى مؤسسات علمية، ومراكز بحثية ضخمة يقوم عليها أهل خبرة وعلم واختصاص .

---

(١) وهذه قيود مهمة، إذ تظهر بها المايزة والمفارقة بين الفريقين، فليس كل من وافق فرقة أو طائفة في مسألة أو بحث صحت نسبته إليها، وانظُر -للفائدة- «فرق ومذاهب قديمة ومعاصرة - عقائدها وجذورها الفكرية» (ص٣٥).

لذا يقول الشيخ عبد المحسن العباد- حفظه رب العباد- : «وهذه المقولة غير صحيحة من وجوه :

الأول : أنّ إثبات مثل هذه النسبة إنما يكون بإحصاء دقيق يؤدي إلى ذلك، وهو غير حاصل ، وهي مجرد دعوى»[1]. اهـ.

ثم إن المتابع للأبحاث والأطروحات العلمية التي عُنيت بدراسة عقيدة إمام من الأئمة، يرى الجهد الكبير الذي يعانيه الباحث في تتبع كلام ذلك العالم، سواءٌ في مصنفاته ومؤلفاته المطبوعة أو المخطوطة، أو فيما كُتب عنه في منهجه وعقيدته، وهذا -بلا شك- يحتاج إلى جَلَد وصبر شديدين في تتبع المظان، والفتش فيها، مع ما ينبغي أن يكون عليه الباحث من عدل وإنصاف، وأمانة علمية حين النقل أو الحكم.

والمقصود أن مثل تلك الأبحاث ليست بالشيء الهيّن مع أنَّ متعلقها إمام أو عالم واحد، فكيف هو الحال ببحث مجموع علماء الأمة -عقيدةً ومنهجاً- فرداً فرداً؟!

ثم إنّ من المسائل المهمة جدًّا التي يجب التنبيه عليها هو العلم بالفرق بين متكلمي الأشاعرة كالرازي والآمدي والشهرستاني والإيجي، ونحوهم، وبين من تأثّر بمذهبهم عن حُسن نية واجتهاد، ومتابعة خاطئة، وجهل بعلم الكلام، كالحافظ ابن حجر والنووي، فالحافظ ابن حجر والإمام النووي إمامان جليلان

(١) «قطف الجنى الداني شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني» (ص٣٥-٣٦).

وعالمان كبيران ومع ذلك فلا يُنكر تأثرهم بتقريرات الأشاعرة، ولكن الذي ينبغي التأني فيه هو نسبتهم إلى المذهب الأشعري بإطلاق، فالحافظ ابن حجر كانت له عناية خاصة بعلم الحديث، مع عدم إنكار فضله وتَبَحُّرِه في كثير من العلوم والفنون، والإمام النووي كانت عنايته الكبرى في علم الفقه ولم يكن لهما -رحمهما الله- عناية خاصة أو تحقيق في علم العقيدة والتوحيد، بل لما حققوا بعض المسائل العقدية أو ما يسمونه (الكلامية)، حققوها على خلاف ما عليه أئمة المذهب الأشعري، كمسألة أول واجب حيث رد الحافظ ابن حجر في هذه المسألة على الأشاعرة بالاسم، وأيد مذهب السلف بأن أول واجب هو التوحيد[1]، وليس النظر أو القصد إلى النظر كما يقول الأشاعرة[2].

وأما الإمام النووي -رَحِمَهُ اللَّهُ- «فقد سار في «شرحه» على «صحيح مسلم» في مسائل الصفات على نهج المازري والقاضي عياض، فما من موطن من المواطن التي أوّل فيها الصفات، إلَّا وينقل إمّا عن المازري أو القاضي عياض ويصرح بذلك تارة ويلمح أخرى، ويأتي بالنص أحياناً وينقله بالمعنى في أحايين أخرى، فالإمام النووي -رَحِمَهُ اللَّهُ- لم يكن تحقيقٌ خاص في هذا الباب وإنما وقعت له عبارات من سبقه من العلماء فارتضاها من غير تمحيص وتحقيق، وصدقت عليه فيها مقولة الإسنوي لما قال عنه في «أوائل المهمات»:

اعلم أن الشيخ محي الدين النووي -رَحِمَهُ اللَّهُ- لما تأهل للنظر والتحصيل،

(١) انظر «الفتح» (١٣/ ٤٢٦-٤٣٣).

(٢) انظر «الأشاعرة عرض ونقد» (ص ٢٢).

رأى المسارعة إلى الخيرات، أن جعل ما يحصله ويقف عليه تصنيفاً ينتفع به الناظر فيه، فجعل تصنيفه تحصيلاً وتحصيله تصنيفاً، وهو غرض صحيح، ومقصد جميل، ولولا ذلك لم يتيسَّر له من التصانيف ما تيسَّر له. اهـ.

ثم إن الإمام النووي -رَحِمَهُ اللَّهُ- كان في عصر انتشر فيه المذهب الأشعري، فمن المعلوم أن إمام الأشعرية المتأخر الذي ضبط المذهب، وقعّد أصوله هو الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ثم خلفه الآمدي (ت ٦٣١ هـ) فنشرا فِكره في الشام ومصر، واستوفيا بعض القضايا في المذهب فتأثر -رَحِمَهُ اللَّهُ- بكلام هؤلاء وغيرهم، إذ كان ما ضبطوه وهو السائد المنتشر آنذاك سيما في الديار الشامية والمصرية»[1].

كما أنه لم يتيسر له -رَحِمَهُ اللَّهُ- الوقوف على المصنفات التي ردت على مذاهب المتكلمين وعلى رأسها كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا مَلْحَظٌ مُهم ينبغي أخذه بعين الاعتبار، فمعرفة المصادر والموارد التي يستقي منها العالم وطبيعة البيئة التي يعيش فيها والزمان والمكان كل ذلك أصلٌ في الحكم على الأشخاص والأعيان.

وفي جوابٍ منشور عبر شبكة الإنترنت[2]، سُئل شيخنا أبو عبيدة مشهور ابن حسن سؤالاً هذا نصه:

---

(١) الردود والتعقبات على ما وقع للإمام النووي في «شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات» (ص ١١-١٢) وانظر ما بعده فإنه مهم.

(٢) http://almenhaj.net/makal.php?linkid=317

ما رأيكم بقول القائل: «إن أكثر علماء الأمة أشاعرة، وأن اعتقادهم هو الأصح؟».

فأجاب -حفظه الله-:

«القول بأن الأشعرية هي الاعتقاد الأصح، فهذه فرية بلا مرية، فالصحابة ماتوا ولم يعرفوا الصفات السلبية والوجودية ولا الجوهر والعرض، ولا الاصطلاحات الفلسفية الحادثة، وكان السلف يقولون: العلم بعلم الكلام جهل، والجهل به علم، وكان الشافعي يقول: «حُكمي على من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على كلام الفلاسفة أن يطاف بهم بين القبائل والوديان، وأن يرموا بالجريد والنعال، ويقال: هذا جزاء من أقبل على علم الكلام وترك الكتاب والسنة».

وعلماء الأمة المزكون الأطهار الأخيار الذين نحبهم ونجلهم هم الذين كانوا في العصور الثلاثة الأولى وهي العصور المفضلة، وهذه العصور كانت موجودة قبل أن يخلق أبو الحسن الأشعري، فأبو الحسن الأشعري توفي سنة ٣٣٠ هـ، فهل العلماء الذين كانو قبله وقد زكاهم النبي ﷺ، هل كان دينهم ناقصاً حتى جاء أبو الحسن الأشعري؟!

وأبو الحسن الأشعري كان معتزلياً ثم لما عرف مذهب أحمد رجع وتاب، وإن كان رجوعه بالجملة وبقي عنده غبش في بعض الجزئيات، ومن كان على شيء ورجع عنه فإنه يرجع رجوعاً جملياً وليس جزئياً، فإن تعلق بعض أتباعه

ببعض هذه الجزئيات فلا يجوز لهم من خلالها أن يشككوا في رجوع أبي الحسن، لأن الإنسان يظل إنساناً فيعلق به ما كان يقول به سابقاً، ورجوعه رجوع إلى قواعد كلية، فأبو الحسن الأشعري بريء مما عليه المتأخرون.

وبعض العلماء مثل النووي وابن حجر تأثروا بكلام الأشاعرة ونقلوه وارتضوه وما كانوا محققين في علم التوحيد، فابن حجر كان محققاً في علم الحديث، والنووي كان محققاً في علم الفقه، ولما حققوا بعض المسائل حققوا ما هو على خلاف الأشاعرة، فالحافظ ابن حجر لما حقق مسألة الصوت لله في «الفتح» اختار خلاف مذهب الأشاعرة[1]، والنووي في مقدمة «المجموع» لما حقق أول تكليف واجب على المكلف، والأشاعرة يقولون إن أول واجب على المكلف النظر، فلما حقق ذلك خطأ هذا القول، وقال: أول واجب على المكلف النطق بلا إله إلا الله، لأن التوحيد الذي ندعو إليه فطري، بعيد عن الفلسفة، وعن علم الكلام، فجعل ابن حجر والنووي كالباقلاني والجويني وغيرهم من الأشاعرة الأقحاح المنشغلين بعلم الكلام، البعيدين عن نصوص الوحيين الشريفين، هذا ظلم.

فابن حجر والنووي ما أسسا تأويلاً، ولا شيئاً جديداً عند الأشعرية، وكل

(١) والحافظ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وإنْ خالَفَ الأشاعرة في مسألة الصوت إلّا أنَّه لمْ يُوافق ما عليه أئمَّة السُّنَّة مِن إثبات الصَّوت لله! حيث سَلَكَ فيه مَسلَكَ التَّفويض أو التّأويل، حيثُ قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وإذا ثبت ذِكر الصَّوت بهذه الأحاديث الصَّحيحة وجبَ الإيمانُ به، ثمَّ إمّا التَّفويض وإمّا التأويل وبالله التوفيق» اهـ. انظُر «الفَتح» (١٣/ ٥٥٩).

الذي وقع منهم أنهم نقلوا عبارات لمؤلفين قبلهم ولبعض مشايخهم وسكتوا عنها، وفرق بين من جدد في المذهب واخترع فيه وزاد عليه وأنشأ، وبين من نقل بغفلة وعدم تحقيق، فالقول بأن ابن حجر والنووي أشاعرة كسائر الأشاعرة هذا خطأ، والقول بأن علماء الأمة أشاعرة ليس بصحيح، فالأمة الطائفة المنصورة موجودة فيها، وهي ما كانت على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، فالنبي ﷺ بين لنا الدين، والله أنزله كاملاً على قلبه وهذه الاصطلاحات الفلسفية التي عند الأشاعرة ما كانت موجودة، وما كان يعرفها لا أبو بكر ولا عمر، ولا سائر أصحاب رسول الله ﷺ، وكان سعيد بن المسيب يقول، فيما أسنده إليه ابن عبد البر: «ما لم يعرفه البدريون فليس من دين الله في شيء»[1]، وأهل بدر ما علموا هذه الأشياء.

وبعض الأشاعرة يريد أن يتلطف مع الصحابة والتابعين فيقولون: ما كان عليه الصحابة أسلم، وما كان عليه المتأخرون أحكم، وهذه شنشنة فارغة، فما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ أسلم وأحكم، وهو دين الله الذي ارتضاه وأحبه وبلغه النبي ﷺ، فالزعم بأن علماء الأمة كلهم أشاعرة هذا كلام من لا

(١) أسنده الحافظ ابن عبد البر إلى سعيد بن جبير في موضعين مِن «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٣٧ و١١٨) وهذا القول صحيح بالجملة، إذ البدريون من الصحابة معفوٌّ عنهم، فهم أقرب للحق والصواب من غيرهم، وهذا لا يتنافَى مع القول بخطئهم، أو بخروج الحق خارجاً عن دائرتهم في مواضع وإن كانت يسيرة بل قد يضيق الأمر جدًّا في أبواب العقائد فيُمنع القول بوقوع الحق خارجاً عن مجموعهم وجمهورهم.

يدري ماذا يخرج من بين لحييه كلام جاهل لا يعرف شيئاً، والله أعلم»[١].

❐ الشُّبهة السابعة:

قال النفاة: لازم قولكم أن الله -تعالى- منفصل عن العالم بائن عنه أنه توجد مسافة بين العالم وبين الله، وهذه المسافة إن كانت عدمية فقد صار الله مُماسًّا بالعالم، وإن كانت وجودية فهي جزء من العالم، فيلزم أن الله -تعالى- منفصل عن العالم بجزء من العالم[٢].

والجواب مُجمَلٌ ومُفصَّل:

أمَّا المُجمَل: فإن أسعد الناس، وأقربهم للحق هو ألزمهم للدليل ،فالسلف -رحمهم الله- نطقوا بما نطق به الكتابة والسُّنَّة أنَّ الله -تعالى- فوق العالم، بائن عنه، فلم يتجاوزوا آيات الكتاب وأحاديث السنة، حيث إن هذا القدر كافٍ في العقيدة، كما أنهم -رحمهم الله- لم يخوضوا في هذا الباب بما لم يحيطوا به علماً، وهل بين الله وبين خلقه مسافة أم لا؟ وكم مقدار هذه المسافة؟ وهل تلك المسافة جزء من العالم أم لا؟

فالواجب على المسلم أن يعتقد بما دلَّ عليه الدليل، وأن لا يتجاوز القرآن والحديث، معتقداً أن الله تعالى فوق العرش قاهرٌ فوق عباده، عالٍ على خلقه من

---

(١) يُنظر: «الرد الشامل على عمر كامل» (ص٥٠-٥١)، و«الأشاعرة في ميزان أهل السنة» (ص٧٨١)، و«موقف ابن حزم من المذهب الأشعري» (ص١٥).

(٢) «حسن المحاججة» (ص ١٤).

غير حاجةٍ إلى خوضٍ أو تفكرٍ في المسافة بين الخالق والمخلوق وهل هي عدمية أو وجودية فكل ذلك غيبٌ غابت عنا حقائقه وكنهه.

أما المفصل:

فإننا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الموجود موجودان خالق ومخلوق، فالله -تعالى- بذاته وصفاته خالق، وما سواه مخلوق فليس وراء هذا الكون شيء موجود غير الله تعالى، لا المسافة ولا غيرها.

ثم إن القول إنه لا تمييز بين مكان الخالق والمخلوق، وإنه لا مسافة ولا تحديد ولا مباينة يقتضي ذلك قسمة عقلية ثنائية لا ثالث لها:

١- فإما أن يكون الرب تعالى حالاً في الخلق، ومداخلاً لهم فهو -على هذا القول- في كل مكان، ولا يختص به مكان دون آخر، حتى أجواف الحيوانات، والأمكنة الخبيثة، وهذا مذهب الحلولية، وهو غاية الكفر ومنتهاه.

٢- وإمَّا أنه لا مكان لله أصلاً، ومن ليس له مكان فليس له جهة، وبالتالي فهو عدم لا وجود له، لذلك كان العدم في حقيقة الأمر هو معبود المعطلة[1].

---

(١) انظر: «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (٢/ ٤٨٥) للغنيمان.

يقول ابن كلاب (٢٤٠ هـ) -إمام الكلابية والأشعرية- في الرد على المعطلة: وأخرج من النظر والخبر قول من قال: إن الله لا في العالم ولا خارج منه، لأنه لو قيل له: صفة بالعدم، ما قدر أن يقول فيه أكثر منه، فإن قالوا: لا فوق ولا تحت أعدموه، لأن ما كان لا تحت ولا فوق فعدم، فإن قالوا: فهو لا مماس للعالم ولا مبائن للعالم، قيل لهم: فهو بصفة المحال، ثم قيل لهم: أخبرونا عن معبودكم؟ مماس هو أم بائن، فإذا قالوا: لا يُوصف بهما، قلنا لهم: فصفة إثبات خالقنا كصفة العدم، فلم لا تقولون صريحاً: إن الله عدم. اهـ «درء التعارض» (٦/ ١١٩). =

□ الشُّبهة الثامنة:

قلنا للنفاة: إن قولكم بأن الله -تعالى- ليس داخل العالم وليس خارجه هو رفع للنقيضين[١]، وهو ممتنع ببداهة العقول.

قالوا: إن القول بأن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ليس رفعاً للنقيضين إلا إذا كان المحل متصفاً أو قابلاً لأحد هذين النقيضين، أما إذا امتنع عليه الاتصاف أو القبول لأحد هذين النقيضين جاز رفعهما عنه، فالحائط -مثلاً- يجوزُ أن يُقالَ فيه: لا حي ولا ميت ولا أعمى ولا بصير.

والجواب: إن القول بأنَّ الحياة والموت يصحُّ نفيهما عما ليس قابلاً لهما هو اصطلاح اصطلح عليه الفلاسفة المشاؤون[٢] اتباع أرسطو، فهو اصطلاح فلسفيٌّ خاصٌّ وليس حكماً عقلياً ولا شرعياً، والاصطلاحات اللفظية الخاصة لا تُحاكم عليها النصوص الشرعية والعقائد الدينية، كما أنها لا تنفي الحقائق العقلية ولا تغير شيئاً فيها.

فدعوى جواز نفي هذه المتقابلات عما ليس قابلاً لها كما مثلوا في نفي الحياة

= وتذكر معي أيها اللبيب الألمعي ما قاله شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٥/ ٢٨٧): «وكل عاقل سليم الفطرة إذا عرضت عليه وجود موجود خارج العالم غير محايث للعالم، ووجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، تكون نفرة فطرته عن الثاني أعظم، وإن قُدِّر أن فطرته تقبل الثاني مقبولها للأول أعظم. اهـ

(١) **النقيضان:** أمران أحدهما وجودي والآخر عدمي لا يجتمعان ولا يرتفعان كالوجود والعدم. انظر «تسهيل المنطق» (ص ٢٢)، و«شرح لقطة العجلان» (ص ٥٦).

(٢) وسُمُّوا بالمشَّائين لأنَّهُم كانُوا يتعلَّمُونَ الفلسفة حال مَشْيِهم.

والموت عن الجدار، هي مجرد دعوى ، فعند العقلاء، وفي لغات العالم الجدار ميت، والحجر ميت، والعصا ميتة.

فكل ما ليس بحيٍ يُسمى ميتا كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل:٢٠-٢١] فسمى الجماد ميتاً وهذا معروف في لغة العرب وغيرهم(١).

فدعوى عدم قبول الجمادات للحياة غير صحيح في الشرع وفي العقل، فعصا موسى قبلت الحياة، وكذلك الطين قبلت الحياة كما في قوله -سبحانه- لعيسى عليه السلام: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۖ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾[المائدة:١١٠].

أما العمى والبصر فليسا من النقيضين عند أهل المنطق بل هما من قبيل (العدم والمَلَكة) وهما الأمران المتقابلان اللذان أحدهما وجودي والآخر عدمي، وهو عدم ذلك الوجودي عما من شأنه أن يقبل الاتصاف به ، فالبصر والعمى متقابلان تقابل الملكة والعدم والمتقابلان إذا كانا من قبيل العدم والملكة فإنه يجوز رفعهما عن المحل

(١) وانظر «الصفدية» (١/ ٩٥)، و«الفتاوى» (٦/ ٨١) و(٨/ ٣٢)، و«شرح التدمرية» (ص١٣٢) للبراك.

الذي لا يتصف بهما كأن تقول: هذا الجدار لا أعمى ولا بصير، بخلاف المتقابلات تقابل السلب والإيجاب كالوجود والعدم والدخول والخروج والموت والحياة فإنه لا يجوز جمعهما ولا رفعهما إطلاقاً لعدم الواسطة بينهما.

وبهذا يظهر فساد تلك الدعوى حيث يصح في الشرع وفي اللغة إطلاق وصف الموت والحياة على الجدار والجمادات، خلافاً لما اصطلحوا عليه من دعوى عدم القبول، كما أنه يجوز رفع الوصفين المتقابلين -العمى والبصر- عما كان غير متصفٍ بهما أو قابلٍ لهما كالجدار، حيث إنهما من قبيل العدم والملكة، أما الدخول والخروج والموت والحياة فمتقابلان تقابل السلب[1] والإيجاب فلا يجتمعان ولا يرتفعان بحال.

ثم إن ما مثلوا به من العمى والبصر والحياة والموت هو تشبيه لله تعالى بالجدار الناقص الذي لا يقال له: أعمى ولا بصير، فكما أن الجدار لا يقبل العمى والبصر فالله كذلك - بزعمهم- لا يقبل الدخول والخروج[2].

❐ الشبهة التاسعة:

قال النفاة: إن المعهود من هدي النبي ﷺ في تلقينه الإيمان، واختبار إسلام

---

(١) وسواءٌ عبَّرنا بلفظ الدُّخول والخُروج أو بلفظ الدُّخول واللَّادُخول أو الخُروج واللَّاخُروج فكُلُّ هذا مِن باب رَفع النَّقيضَين، فالعبرة بحُصول المُناقضة التَّامَّة بين المُتقابِلَين مِن غير واسطة، وليس فقط بدخول النفي على أحد المُتقابلَيْن.

(٢) انظر «شرح الرسالة التدمرية» (ص ١٣١-١٣٢) للبراك، و«الأجوبة المرضية لتقريب التدمرية» (ص ٨٣).

من أسلم هو بالسؤال عن الشهادتين وليس بالسؤال عن (أين الله)، ولذلك، فإن حديث الجارية الذي استشهدتم به يرده واقع النبي ﷺ مع من أسلم في حضرته.

والجواب :

إن هذه الدعوى، وهذا الحكم العام يحتاج إلى تتبع واستقراء من مدعيه، فمقدماته ونتائجه غير مسلَّمٍ بها، بل حديث الجارية يردُّها؛ إذ فيه شهادة النبي ﷺ لها بالإيمان لإقرارها بأن الله في السماء، فإذا كان مستند القائل لذلك القول المنقوض هو ما جاء من أحاديث عن الرسول ﷺ باختبار ايمان الشخص بالاقرار بالشهادتين، فمستند من يقول بأن النبي ﷺ كان يختبر إيمان الشخص بسؤاله اياه بـ: «**أين الله**» هو حديث الجارية، حيث إن الإقرار بذلك من جملة الإيمان، وأحد شعبه، وليس هو الإيمان على وجه الكمال والتمام، وقد بوب الإمام ابن خزيمة -رَحِمَهُ اللَّهُ- على هذا الحديث في كتاب التوحيد[1] بقوله: «باب ذكر الدليل على أن الإقرار بأن الله -عز وجل- في السماء من الإيمان»، فدعوى حصر ثبوت الإيمان بمجرد النطق بالشهادتين ليس صواباً ، فضلاً عن دعوى التواتر، مع الاقرار بأن الامتحان بالشهادتين هو الغالب فيما لو سلمنا بأنه عليه السلام لم يكن يقبل أحداً إلا بعد اختباره وتلقينه الإيمان، وأن ذلك لازمٌ لكل أحد، بل لو قيل إن المعهود من حال المسلمين في عهده عليه السلام هو الاقرار بالشهادتين بغير إمتحان وقبوله ذلك منهم لكان صواباً، لكن الجزم بأحدهما مما يعوزه التتبع والاستقراء .

---

(١) «التوحيد» (١ / ٢٧٨).

ومن وجه آخر يقال : إنه يجب التفريق بين أحكام المؤمنين الظاهرة التي يُحكم فيها بين الناس في الدنيا وبين حكمهم في الآخرة بالثواب والعقاب، فالنبي ﷺ إنما أراد الشهادة لها بالإيمان الظاهر بمجموع الأمرين اللذين سألها عنهما لا بأحدهما وهما : اعتقادها بأنه رسول الله واعتقادها بعلو الله تعالى علو قدر وذات .

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- : «وصاحب الجارية لما سأل النبيَ ﷺ هل هي مؤمنة؟ إنما أراد الإيمان الظاهر الذي يُفَرّق به بين المسلم والكافر»[١].

ويقول : «والمقصود أن النبي ﷺ إنما أخبر عن تلك الأمة بالإيمان الظاهر الذي عُلّقت به الأحكام الظاهرة، وإلا فقد ثبت عنه أن سعداً لما شهد لرجل أنه مؤمن قال : أو مسلم وكان يُظهر من الإيمان ما تظهره الأمة وزيادة فيجب أن يُفرق بين أحكام المؤمنين الظاهرة التي يحكم فيها الناس في الدنيا ، وبين حكمهم في الآخرة بالثواب والعقاب، فالمؤمن المستحق للجنة لا بد أن يكون مؤمناً في الباطن باتفاق جميع أهل القبلة»[٢].

وبالجملة؛ فإن تلك الدعوى غير مقبولة، حيث إنها مجرد دعوى معارَضة بما دل عليه حديث الجارية[٣].

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٢١٤).

(٢) الفتاوى (٧/ ٢١٥-٢١٦).

(٣) انظر «تكحيل العين بجواز السؤال عن الله بأين» (ص١٤٤-١٤٥).

❐ الشبهة العاشرة:

قال النفاة : إن الاعتقاد بأن الله في السماء هو اعتقاد مشركي العرب، بدليل قصة إسلام حصين والد عمران، لما سأله الرسول ﷺ: «**كم إلهاً تعبد ؟**» قال : سبعة؛ ستة في الأرض وواحدٌ في السماء.. الحديث، وعليه: فليس اعتقاد علو الرب –سبحانه – من عقائد أهل الإسلام، ولا من جملة شعب الإيمان.

والجواب هنا من وجوه :

أولاً : إن إقرار المشركين بأن الله في السماء هو لكون هذه العقيدة مما استقر في فِطر بني آدم جميعهم – مؤمنهم وكافرهم –، فهي عقيدة خلق الله أجمعين[1]، فهي لا تفتقر إلى برهان نظري، ولا إلى استدلال عقلي، ولذا أطبقت الأمم كلها على التسليم بها لذا فإن إنكار علو الله –تعالى– بحجة أن ذلك من عقائد المشركين غلط من مدعيه، إذ يلزمه إنكار كلِ عقيدة كانت تعتقدها العرب في ربها و خالقها كإنكار كونه سبحانه الخالق والرازق والمدبر، بل و ويلزمه إنكار وجود الرب – تعالى – حيث أنكرته طائفة وشرذمة، فالإيمان بربوبية الله فرعٌ عن الإيمان بوجوده–سبحانه–.

فإن قيل : دلائل الربوبية كثيرة لا تُحصى دل عليها المعقول والمنقول قلنا : وكذلك اعتقاد علو الله تعالى فوق خلقه دلّ عليه المعقول والمنقول.

---

(١) يقول الإمام الدارمي في كتابه «نقض الإمام عثمان بن سعيد» (١/ ٢٢٨) : «وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء». اهـ.

ثانياً : إن الجزم ببطلان كل ما كان عليه أهل الجاهلية من العقائد والعوائد خطأ، إنما هذا حيث دل الدليل من الكتاب والسنة على بطلان شيء من ذلك، أما عقيدة العلو فإنها وإن كانت من عقائد أهل الإشراك -بل والآدميين عموماً إلا أن شواهدها ودلائلها في الكتاب والسنة كثيرة جدًّا، بل لا يكاد يعُدّها العادّ إلا بكلفةٌ وجهدٍ شديدين، فضلاً عن دليلي العقل والفطرة.

ومن المتقرر عند جميع العقلاء أن موافقة أهل الباطل لأهل الحق في شيء، أو قضيةٍ أو عقيدة لا يعود على ذلك الشيء الذي وافقنا فيه غيرُنا، بالنقض والإبطال.

ثالثاً : يعتقد أهل السنة والجماعة أن الاعتقاد بعلو الله تعالى فوق خلقه جزء من الإيمان وشعبة من شعبه فهم لا يجعلون الاعتقاد بعلوّ الرب فوق خلقه -مُجَرَّداً- يحصل به الإيمان الكامل المطلق، بل يقولون: هو من جملة الإيمان، وشُعبة مِن شُعَبِهِ، وجزء من أجزائه.

رابعاً : وعلى القول بثبوت قصة حُصين مع النبي ﷺ -وليست كذلك-[1]، فهي حجةٌ لأهل السنة لا عليهم، فهُم أَسعَدُ بالحديث، وأولاهم به من

---

(١) حديث حصين رواه الترمذي في «سُننه» (٥ / ٤٨٥) برقم (٣٤٨٣)، من طريق شبيب ابن شيبة عن الحسن البصري عن عمران بن حصين عن أبيه، ورواه أيضاً من طريق شبيب الدارمي في «رده على المريسي» (١/ ٢٢٧)، والذهبي في «العلو للعلي العظيم» (١/ ٣١٥)، وهو حديث ضعيف لضعف شبيب والانقطاع بين الحسن وعمران بن الحصين.

انظر رسالة «تكحيل العين بجواز السؤال عن الله بأين» (ص١٤٨-١٥٥) .

مخالفيهم، حيث لم يُنكر النبي ﷺ على حُصين لما سأله : «فأيهم تعده لرغبتك ورهبتك؟ فقال : الذي في السماء».

لذا يقول الإمام الدارمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-[1]: «فلم ينكر النبي ﷺ على الكافر أن عرف أن إله العالمين في السماء فحصين الخزاعي كان يومئذٍ على كفره أعلم بالله الجليل الأجلّ من المريسي وأصحابه، مع ما ينتحلون من الإسلام إذ ميز بين الإله الخالق الذي في السماء، وبين الآلهة والأصنام التي في الأرض المخلوقة». اهـ[2].

(١) «نقض الإمام عثمان بن سعيد» (١/ ٢٢٨).

(٢) انظر «تكحيل العين» (ص ١٤٥- ١٤٩).

المطلب الثاني
الشُّبه النقلية

□ الشبهة الأولىٰ:

احتج نفاة العلو ببعض النصوص المتشابهة، ومما احتجوا به ما رواه الإمام مسلم في «صحيحه» (١٧/ ٣٨ نووي) برقم (٦٨٢٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: « ...**اللهم أنت الاول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء..**»، قالوا -أي النفاة-: إن قوله ﷺ في الحديث: «**أنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»: دليلٌ على أن الله -جلَّ وعلا- ليس في مكان فليس فوقه شيء، كما أنه ليس تحته شيء، فهو إذاً لا في مكان.

قال الإمام البيهقي[1] -رحمه الله- كما في «الأسماء والصفات» (ص ٤٠٠)

(١) الإمام البيهقي -رحمه الله- يقرر عقيدة الأشاعرة في كثير من مسائل الاعتقاد وخاصة الصفات الفعلية، كالاستواء والكلام والإرادة، ويستدل على حدوث الكونيات بأنها محلٌ للحوادث كسائر الأشعرية، ويسلك في صفة النزول وكذا الاستواء مسلك التفويض، وفي بقية الصفات الفعلية الخبرية مسلك التأويل كالضحك والفرح ونحوها، وهو موافقٌ لمذهب السلف في صفات الذات الخبرية كالوجه واليدين والعينين. انظر «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (ص٢٣١) و «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٢/ ٥٨٤) و «فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي» (ص٧٨-٧٩).

واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقوله ﷺ: (..أنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء..) وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان.

والجواب: إن الأسماء الأربعة الواردة في الحديث هي أسماء متقابلة، إسمان منها لأزلية الله -تعالى- التي لا أول لها واسمان لأبديته التي لا آخر لها وهما: (الأول والآخر)[1]، واسمان لعلوه وقربه وهما (الظاهر والباطن) فاسمه (الظاهر) دالٌ على علوه -سبحانه-، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾ [الكهف:٩٧] أي: يعلوه، واسمه (الباطن) دالٌ على قربه وعلمه وإحاطته فهو مع علوه فوق سماواته قريب من خلقه، أقرب إلى أحدنا من عنق راحلته، فليس المقصود بـ(ليس دونك شيء..) أي: ليس تحتك شيء، (فالدون) هنا معناه القرب وليس معناه (التحت) وكذا (البطون) معناه : القرب، والعلم ببواطن الأشياء وخفيها.

لذا؛ يقول ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في كتابه «طريق الهجرتين» (ص ٢٨):

«فأولية الله ﷻ سابقة على أولية كل ما سواه وآخريته ثابتة بعد آخرية كل ما سواه فأوليته سبقه لكل شيء وآخريته بقاؤه بعد كل شيء وظاهريته -سبحانه- فوقيته وعلوه على كل شيء ومعنى الظهور يقتضي العلو وظاهر الشيء هو ما

(١) انظر -للفائدة-: «شرح مختصر الروضة» (١/ ٦٥-٦٦)، و«الكليات» (ص ٨٠) للكفوي، و«التعريفات» للجرجاني (ص ١١).

علا منه وأحاط بباطنه وبطونه -سبحانه- إحاطته بكل شيء بحيث يكون أقرب إليه من نفسه وهذا قرب غير قرب المحب من حبيبه هذا لون وهذا لون فمدار هذه الأسماء الأربعة على الإحاطة وهي إحاطتان زمانية ومكانية فإحاطة أوليته وآخريته بالقبل والبعد فكل سابق انتهى إلى أوليته وكل آخر انتهى إلى آخريته فأحاطت أوليته وآخريته بالأوائل والأواخر وأحاطت ظاهريته وباطنيته بكل ظاهر وباطن فما من ظاهر إلا والله فوقه وما من باطن إلا والله دونه وما من أول إلا والله قبله وما من آخر إلا والله بعده فالأول قدمه والآخر دوامه وبقاؤه والظاهر علوه وعظمته والباطن قربه ودنوه فسبق كل شيء بأوليته وبقي بعد كل شيء بآخريته وعلا على كل شيء بظهوره ودنا من كل شيء ببطونه فلا توارى من سماء سماء ولا أرض أرضاً ولا يحجب عنه ظاهر باطناً بل الباطن له ظاهر والغيب عنده شهادة والبعيد منه قريب والسر عنده علانية فهذه الأسماء الأربعة تشتمل على أركان التوحيد فهو الأول والآخر في أوليته والظاهر في بطونه والباطن في ظهوره لم يزل أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً». اهـ.

□ الشبهة الثانية:

احتج نفاة العلو بما جاء في «الصحيحين»[1] من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: « **إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه، فإن الله قبل وجهه إذا صلى**».

(١) «البخاري» (١/ ٦٥٩ فتح) رقم (٤٠٦)، و«مسلم» (٥/ ٤٠ نووي) رقم (١٢٢٣).

قالوا: هذا دليل على أن الله ليس على العرش لأنه قِبل وجه المصلي، وما كان قبل وجه المصلي لا يكون عالياً عليه[١].

والجواب مِن وَجهَين مُجمَل ومُفصَّل:

أمَّا المُجمَل: فإنَّ الحديث الذي احتجوا به ليس فيه دليل على مطلوبهم في نفي علو الله عز وجل، فهو من باب المتشابه الذي يُردّ إلى المحكم من النصوص المثبتة لعلو الله تعالى على خلقه.

وفي هذا يقولُ الشّيخ عبد العزيز ابن باز -رَحِمَهُ اللَّهُ- في تعليقِه على «فتح الباري» (١/ ٦٥٨): «ليس في الحديث المذكورِ ردٌ على من أثبت استواء الربّ -سبحانه- على العرش بذاته، لأن النصوصَ من الآياتِ والأحاديثِ في إثبات استواء الربّ سبحانه على العرش بذاته محكمةٌ قطعيةٌ واضحةٌ لا تَحتمل أدنى تأويل.

وقد أَجمعَ أهلُ السّنة على الأخذ بها والإيمان بما دلت عليه على الوجه الذي يليق بالله -سبحانه- من غير أن يشابه خلقه في شيء من صفاته.

وأما قوله في هذا الحديث: «**فإن الله قبل وجهه إذا صلى**» وفي لفظ: «فإن ربه بينه وبين القبلة» فهذا لفظ محتمل يجب أن يفسر بما يوافق النصوص المحكمة.

كما قد أشار الإمام ابن عبد البر إلى ذلك، ولا يجوز حمل هذا اللفظ وأشباهه على ما يناقض نصوص الاستواء الذي أثبتته النصوص القطعية المحكمة الصريحة والله أعلم». اهـ.

---

(١) انظر «فتح الباري» (١/ ٦٥٨).

أمَّا المفصَّل: فإنه لا منافاة بين أن يكون الشيء قِبَلَ وجهك، وهو في ذات الوقت فوقك، واعتبر لذلك بالقمر أو النجم، فإنك لو توجهت إلى نجمٍ -مثلاً- وخاطبته فإنك لا تتوجه إليه إلا بوجهك، وهو فوقك في ذات الوقت.

وفي بيان هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «الفتاوى» (٦/ ٥٧٦):

«ومن المعلوم أن من توجه إلى القمر وخاطبه -إذا قُدّر أن يخاطبه- لا يتوجه إلا بوجهه مع كونه فوقه، فهو مستقبلٌ له بوجهه مع كونه فوقه، ومن الممتنع في الفطرة أن يستدبره ويخاطبه مع قصده التام له، وإن كان ذلك ممكناً، وإنما يفعل ذلك من ليس مقصوده مخاطبته، كما يفعل من ليس مقصوده التوجه إلى شخص لخطاب فيُعرض عنه بوجهه ويخاطب غيره، ليسمع هو الخطاب، فأما مع زوال المانع، فإنما يتوجه إليه، فكذلك العبد إذا قام إلى الصلاة فإنه يستقبل ربه وهو فوقه، فيدعو من تلقائه لا من يمينه ولا من شماله ويدعو من العلو لا من السفل، كما إذا قُدر أنه يخاطب القمر»[1]. اهـ.

وأما تأويل الحديث على معنى أن القبلة التي أمر الله المُصلي بالتوجه إليها بالصلاة قِبَل وجهه فليصنها عن النخامة، وأنّ في الحديث إضماراً وحذفاً واختصارًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ

(١) وانظر «الفتاوى» (٥/ ١٠٧).

بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة:٩٣] أي: أُشرِبُوا في قُلوبهم حب العجل، وكقوله -تعالى-: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾[يوسف:٨٢] يريد أهل القرية(١)..

فهو تأويل غير مقبول، إذ الأصل في الكلام حمله على حقيقته وظاهره فلا يُصار إلى التقدير إلا إذا كان السياق يقتضي التقدير، وضابط ذلك ألاّ يستقيم المعنى إلا بتقدير محذوف؛ فالاستدلال بقوله -تعالى-: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾ [يوسف:٨٢] غير مُحصّل لمطلوب المخالف، فلفظ القريةِ في لغة العربِ يُطلق ويُراد به المساكن والبيوت تارةً ،وأهل القرية وعُمَّارها تارةً أُخرى(٢)، فليس معنى الآية ممّا يحتاجُ إلى تقديرِ محذوف ابتداءً، فضلاً

(١) انظر «عون المعبود» (٢/ ٢٠٤).

(٢) ذهب كثيرٌ من أهل البلاغة واللغة والتفسير إلى أن هذا من باب مجاز الحذف وهذا بعيد والأقرب أن يقال : تطلق القرية ويراد بها أحد أمرين:

الأول: البنيان والمساكن.

الثاني: أهل القرية وسكانها من الآدميين.

وأصل القرية المكان الذي يجتمع فيه الناس، فلفظ القرية يطلق على المكان كما يطلق على أهل المكان كقول الله ﷻ: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾[النحل:١١٢].

فالمقصود بالقرية هنا: أهل القرية دون الحاجة إلى تكلف أو تأويل أوحملٍ على مجاز. فالقرية تطلق على المكان كما تطلق على ساكني المكان، فقوله -سبحانه وتعالى- : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾ [يوسف:٨٢] ليس فيه مجاز وليس فيه حذف، بل هو على ظاهره.. انظر «الفتاوى» (٧/ ١١٢).

عن أن يُقال بوجوبِه.

وأمّا قولُه -تعالى-: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[البقرة:٩٣].

فلا بدّ فيه من تقدير محذوف، إذ لا يستقيم المعنى ولا يَظهر إلّا بالتّقدير، فبنو إسرائيلَ لم يُشربوا العجل وإنّما أُشربوا حُبّه حتى صارَ حائلاً بينهم وبين الإيمان، فكان لا بدّ من تقديرِ محذوف حتى يظهرَ المعنى المراد.

وأمّا الحديث الذي احتجّوا به، فالأصل بقاؤه على ظاهره من غير حاجةٍ إلى تقدير محذوف، فمعنى أنّ الله -جلَّ وعلا- فوق خلقه، وهو في ذات الوقت قِبل وجه المصلّي إذا صلَّى، هو معنىً ظاهرٌ مستقيمٌ مستغنٍ عن تقدير محذوف.

الخاتمة

١- مسألة العلو من المسائل التي لا يسوغ فيها الاجتهاد أو الاختلاف،حيث إن دلائلها قطعيةٌ من جهة ثبوتها ومعناها .

٢- أدلة علو الله - تعالى- على خلقه كثيرةٌ، ومتنوعة، وصريحة في الكتاب والسنة، وقد أيدها الإجماع، والعقل، والفطرة الصحيحة، فالمخالف لتلك العقيدة مخالفٌ لما هو أجلى وأوضح من الشمس في رابعة النهار، حيث إنها عقيدةٌ اتفقت عليها سائر الأمم .

٣ - حديث الجارية حديث صحيح باتفاق، وهو صريحٌ في دلالته ومعناه، والدعاوى في تضعيفه، أو صرف دلالته لا وزن لها في ميزان العلم .

٤- من أصول البدع حمل الألفاظ الشرعية على المعاني الفلسفية، وهذا من جملة الأسباب التي أوقعت النفاة في نفي الصفات عموماً.

٥- الواجب في الألفاظ المجملة الحادثة التي يطلقها نفاة الصفات -كالجهة والجسم والحيز- هو الاستفصال عن معانيها، فلا تُقبل مطلقاً ولا تُردّ مطلقاً،بل يُقبل ما فيها من حق، ويُنفى ما فيها من باطل .

٦- جمهور الخلائق ممن سلمت فِطَرهم من المسلمين على إثبات علو الله - جل وعلا - مع التنبيه على أن العبرة ليست بالكثرة،بل بموافقة الحق الذي جاء في الكتاب والسنة،بل لو قُدّر أن أكثر الخلق على نفي العلو فإن ذلك لا يضر الحق شيئاً.

٧- قبلة الصلاة هي قبلة الدعاء، دل على ذلك السنة القولية والعملية، والقول بأن السماء هي قبلة الدعاء مخالفٌ لما استفاضت في بيانة السنة، ومخالفٌ لما عليه جمهور أهل العلم سلفاً وخلفاً .

٨- القول بأن الله إذا كان في جهة فوق لكان أسفل - تعالى الله - بالنسبة لسكان الوجه الآخر من الأرض ،هو قولٌ فاسد،واعتقادٌ كاسد، ناشيء عن جهلٍ، أو قصورٍ في التصور، حيث ليس ثمة فوق إلا العلو المطلق .

٩- القول بأن الله ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه، ولا تحته، ولا متصلاً به، ولا منفصلاً عنه هو قولٌ خارجٌ عن النظر، إذ فيه رفعٌ للنقيضين، وذلك ممتنع ببداهة العقول السليمة، والفطر المستقيمة.

١٠ - دعوى أن أكثر علماء الأمة من الأشاعرة هي دعوى عريضة جداً يعوزها التتبع والاستقراء، فلا يُسلم بها إلا لمن اسقرأ مناهج أئمة الإسلام سلفاً وخلفاً،فظهر له ذلك التمايز بين من كان منهم أشعرياً ، ومن كان منهم سنيًّا سلفيًّا، وهذا - بالقطع واليقين - عملٌ لم يقم به أحد.

١١- ليس عند نفاة الصفات دليل نصي صريح من الكتاب أو السنة على نفي علو الله، بل هم معترفون أن مستندهم ليس خبر الانبياء، بل يقولون: معنا دليل العقل، ثم هم يحتجون ببعض النصوص من المجملات التي يعارضون بها جيوش الأدلة من المحكمات.

١٢ - منهج السلف الصالح فيه العلم والسلامة والحكمة، وأهل البدع هم أبعد الناس عن العلم الصحيح،والبحث الصادق، وذلك يستلزم - ولا بُدّ - انعدام السلامة والحكمة، وبالتالي الغلط في النتائج والأحكام .

وختاماً ظنّي بربّي حسن أن يتقبل منّي هذا الكتاب، وأنْ يجعلَه في صحيفةِ حسناتي يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلبٍ سليم، كما وأسأله سبحانه أنْ ينفعَ به عموم المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمدُ لله ربّ العالمين.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
المبحث الأول: أدلة إثبات العلو مُتنوعةٌ ومحكمة	١٣
المطلب الأول: أدلة الكتاب	١٥
١- التصريح بلفظ الفوقية مقرونًا بأداة الجر (مِن) المعيّنة للفوقية بالذات:	١٥
٢- ذكرُ الرفع إليه -جلَّ في علاه وعظم في عالي سماه-	١٧
٣- ذكر الفوقية مجردة عن الأداة:	١٨
٤- التصريح بلفظ العروج والصعود إليه -سبحانه-:	١٩
٥- التصريح بلفظ (العلي) و(الأعلىٰ):	٢١
٦- نصوص استواء الله تعالىٰ علىٰ عرشه:	٢٢
٧- التصريح بنزول الأشياء من عنده -جلَّ وعلا-:	٢٥
٨- قوله -تعالىٰ-: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ . أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ..﴾	٢٨
المطلب الثاني: أدلة السنة	٣١
المطلب الثالث: دليل الإجماع	٥٣
المطلب الرابع: العلم بإثبات العلو ضروريٌّ فطريٌّ	٥٧
المطلب الخامس: الدليل العقلي	٦٣
المبحث الثاني: أبرز شبه المخالفين والجواب عنها	٦٥
مدخل:	٦٥

الموضـــــــوع **الصفحة**

المطلب الأول: الشبه العقلية ٦٩
❐ الشُّبهة الأولىٰ ٦٩
❐ الشُّبهة الثانية ٧٣
❐ الشُّبهة الثالثة ٧٩
❐ الشُّبهة الرابعة ٨٢
❐ الشُّبهة الخامسة ٨٥
❐ الشُّبهة السادسة ٩١
❐ الشُّبهة السابعة ٩٨
❐ الشُّبهة الثامنة ١٠٠
❐ الشبهة التاسعة ١٠٢
❐ الشبهة العاشرة ١٠٥
المطلب الثاني: الشُّبه النقلية ١٠٩
❐ الشبهة الأولىٰ ١٠٩
❐ الشبهة الثانية ١١١
الخاتمة ١١٧
فهرس المحتويات ١٢١